

معايير الجرح والتعديل
عند العلامة الحليّ (ت ٧٢٦هـ)

*The Standards of Validating and
Invalidating principles to Al-Allamah
Al-Hilli (726 AH.)*

أ.م.د. حيدر جيجان عبد عليّ الزياي
جامعة الكوفة/كلية التربية الأساسية

*Asst. Prof. Dr. Haidar Chechan Abid Ali Al-Zayadi
University of Kufa- College of Basic Education*

ملخص البحث

بينما كانت السنّة المطهّرة الشاملة لأحاديث رسول الله ﷺ وعترته الطاهرة هي المصدر الرئيس الثاني من مصادر التشريع الإسلامي؛ ولأنّها كشفت لنا عن معضلات الكتاب العزيز، وأسفرت عن كنوزه وعلومه، وأوضحت لنا عن معالم الدين الحنيف من أصوله وفروعه.

وكان الوقوف على هذه الأحاديث الشريفة والاستفادة منها يتطلّب الثبّت منها والتحقّق من صدورهما، لذلك وجب الوقوف على أحوال الرواة الذين حملوا إلينا تلك الأحاديث جيلاً بعد جيل منذ عصر الرسالة، فكان على أثر ذلك أن ظهر النقاد لهؤلاء الرواة، وهم من يُعرَفون بأئمّة الجرح والتعديل، فنشأ علم رجال الحديث، وهو بأبسط تعاريفه: العلم الذي يميّز الثقة من رجال الحديث من غيره، وقد تكاثر المؤلّفون في علم الرجال، ومن ثمّ ازدهت القرون بالمؤلّفين والمؤلّفات في الطبقات والمشيخات والأسماء والكنى والألقاب والتراجم.

أمّا القرنان السابع والثامن فكانا قرني الترتيب والتنظيم والمنهجية، فكان العلّمان الجليان العلّامة الحليّ (ت ٧٢٦هـ)، وابن داود (ت ٧٠٧هـ) الحليّان، فكانت لمدوّنات العلّامة الرجالية الباع الأكبر في حفظ سلاسل المشايخ، وتعدّدت طبقات الرواة، وتبعاً لذلك تعدّدت المناهج الرجالية أيضاً، فكان المنهج التحليلي، ومنهج الطبقات وتجريد الأسانيد، والنصوص الرجالية، وغيرها، فضلاً عن معايير الجرح

والتعديل التي احتوتها مناهج كتب العلامة الحلي، وهي محلُّ البحث، لذا جاءت منهجية البحث بتمهيد وثلاثة مباحث.

Abstract

While the comprehensive purified Sunnah of the "Hadeeths" of the Prophet (may Allah bless him and his family), his pure relatives (his household members) is the second major source of Islamic legislation , because it revealed to us the dilemmas of the great book (Holly Quran), also it resulted in discovering the scientific treasures, sciences and explained to us the features of the true religion as well as its origins and branches.

Standing on these "Hadeeths" and taking advantages of them requires investigate and verifying them, therefore, it is necessary to identify the conditions of the narrators who carried us these conversations generation after generation during the era of the message, then it was followed by the emergence of the critics of these narrators who know about the imams of Validating and Invalidating principles, then it created the science of modern men talk "Hadeeth" in its simplest definitions: The science that distinguishes the honest men of the Hadith from others, it has multiplied the authors in the science of men

and then the centuries was crowded by the authors and their works in the classes and and names, nicknames, titles and translations.

The seventh and eighth centuries were the horns of order, organization, and methodology. The two great scholars, Al-Allamah Al-Hilli (D. 726 AH) and Ibn Dawood Al-Hilli (D. 707 AH) the works of the "Al-Allamah Al-Rijaliya" has the great role to memorize the chains of "Al-Mashayekh", with the many of the narrators levels, also men's curricula were also varied. The analytical approach , the method of classes , the abstraction of the texts of men and others, as well as the standards of Validating and Invalidating principles contained in the curriculum of the books of the "Al-Allamah Al-Hilli", which is the subject of the research, so the method of preparation came with three researches.

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله المنتجبين، وبعد...

إنَّ السَّنةَ المطهَّرةَ الشَّاملةَ لأحاديث رسول الله ﷺ وعترته الطاهرة هي المصدر الرئيس الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهي من أشرف العلوم وأوثقها وأكثرها نفعاً؛ لا تُصلها بالله ورسوله وخلفائه؛ ولا تُنْها كشف لنا عن معضلات الكتاب العزيز وأسفرت عن كنوزه وعلومه، وأوضحت لنا معالم الدين الحنيف من أصوله وفروعه.

وكان الوقوف على هذه الأحاديث الشريفة والاستفادة منها يتطلَّب الثبُّت منها والتحقُّق من صدورها؛ لأنَّها لم تروَ عن فئة خاصَّة من الثقات، وإنَّما اعتنت بروايتها ونقلها ضروب من الناس، وكثير من المحدثين فيهم الثقة والعدل، وفيهم الضعيف والكذاب، فنجمت عن ذلك ألوان من الأحاديث فيها الغثُّ والسمين، لذلك وجب الوقوف على أحوال الرواة الذين حملوا إلينا تلك الأحاديث جيلاً بعد جيل منذ عصر الرسالة، فكان على أثر ذلك أن ظهر النقاد لهؤلاء الرواة، وهم من يُعرفون بأئمَّة الجرح والتعديل، ليقولوا للناس إنَّ فلاناً لا تأخذوا بحديثه فهو كذاب، وإنَّ فلاناً صدوق، فقد أخضعوا كلَّ من روى السَّنةَ للدراسة والنقد والتمحيص، وأصدروا أحكامهم عليهم وفق منهج إسلامي رفيع تشرَّب إليه الأعناق، لا مكان فيه للأهواء والنزعات

فنشأ علم رجال الحديث، وهو بأبسط تعاريفه: العلم الذي يميّز الثقة من رجال الحديث من غيره، ومقبول الرواية من مردودها.

وقد عُني بدراسة هذا العلم علماء أدركوا خطورة هذا الموقف وعرفوا مدى أهميته، فانصرف إليه نفر من الدارسين، قديماً وحديثاً، وأشبعوه بحثاً وحلّوا مشكلاته تحقيقاً، وأحاطوا بأحواله علماً، وعدّوا رجاله إحصاءً، واستوعبوه استقصاءً وتنقيباً، واعتنوا بشأنه أشدّ اعتناءً، فكانت نتيجة جهدهم أن كشفوا للأمة طريقها الذي لا لبس فيه ولا اعوجاج، وكان لهم فضل الريادة والسبق في الكشف عن لُجج هذا البحر المتلاطم، وبدأ التأليف لدى الأمامية في علم الرجال أواخر النصف الأوّل من القرن الأوّل الهجري، فقد ألّف عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، وكاتب أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام كتاب من شهد مع أمير المؤمنين الجمل سنة (٣٦هـ)، وصفين سنة (٣٧هـ)، والنهروان سنة (٣٨هـ) من الصحابة.

وقد ازداد عدد المؤلّفين في الرجال في القرن الثاني والثالث والرابع للهجرة، ومن ثمّ ازدحمت القرون بالمؤلّفين والمؤلّفات في الطبقات والمشيخات والأسماء والكنى والألقاب والتراجم.

وقد أحصى شيخ الباحثين أغا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ) مؤلّف الذريعة نحواً من (٧٠٠ علم)، وعدّد في كتابه (مصفى المقال) زهاء (١٥٠٠) من مؤلّفاتهم في الموضوع، وأشار إلى نحو من (٦٠٠ كتاب) منها في (الذريعة).

وقد عدّ القرن الرابع عصر التدوين والتأليف، فكتب الكشّي رجاله الذي وصل إلينا اختيار الشيخ الطوسي منه.

أمّا القرن الخامس فكان عصر عيون الكتب الرجالية، فكان النجاشي

(ت ٤٥٠هـ)، وهو من أجل المؤلفين في الرجال خطرًا وأعظمهم قدرًا، فقد جمع في كتابه ما استطاعه، وجعل للأسماء أبوابًا على الحروف، وذكر لكل رجل طريقًا واحدًا يوصل إلى الرواية منه.

وألّف الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) الرجال والفهرست، ورَتَّب الأبواب على الأزمنة في الرجال.

حتَّى إذا جاء القرن السادس عصر التكميل، أكمل منتجب الدين (ت ٥٨٥هـ)، وابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) ما ألّفه السابقون.

أمَّا القرنان السابع والثامن فكانا قرني الترتيب والتنظيم والمنهجية، ولا سيما عند العالمين الجليلين العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)، وابن داود الحلي (ت ٧٠٧هـ)، فكانت لمَدُونات العلامة الرجالية الباع الأكبر في حفظ سلاسل المشايخ، وتعددت طبقات الرواة وتبعًا لذلك تعددت المناهج الرجالية أيضًا، فكلُّ مدونٍ أصول ومناهج ومدارس، فكان المنهج التحليلي، ومنهج الطبقات، وتجريد الأسانيد، والنصوص الرجالية، وتراجم البيوتات، وتاريخ المدن، والمنهج الروائي، ومنهج أصحاب الأئمة عليهم السلام، ومنهج الفهرست، ومنهج المشيخة، ومنهج الفوائد، ومنهج تراجم الأعيان، ومنهج الإجازات، ومنهج الأنساب، فضلًا عن معايير الجرح والتعديل التي احتوتها مناهج كتب العلامة، وهي محلُّ البحث، لذا جاءت منهجية البحث بمقدِّمة وتمهيد وثلاثة أبحاث.

فذكرت في التمهيد ماهية الجرح والتعديل، والبحث الأول فصل معايير التعديل، والبحث الثاني فصل معايير الجرح لدى العلامة، وكان المبحث الثالث قد جمع مسوِّغات تعارض الجرح والتعديل.

التمهيد

ماهية الجرح والتعديل

قبل أن نتعرّف الجرح والتعديل، لا بدّ لنا أن نتعرّف أولاً على مكوّنات هذا العلم، فهو مكوّن من شقين، الأوّل يسمّى الجرح، والثاني يسمّى التعديل.

الجرح لغةً: من جرح واجترح، أي اكتسب، وجوارح الإنسان أعضاؤه التي يكتسب بها^(١)، وقال ابن منظور: «وفلان يجرح لعياله ويجترح، بمعنى يكتسب، وجرحه يجرحه جرحاً أثّر فيه بالسلاح، ويقال جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره والاستجراح النقصان والعيب والفساد»^(٢)، ومنه قول بعض التابعين: «كثرت هذه الأحاديث واستُجرحت، أي فسدت وقلّ صحاحها، وهو استعمل من جرح الشاهد إذا طعن فيه، أراد أنّ الأحاديث كثرت حتّى أحوجت أهل العلم بها إلى جرح بعض رواتها وردّ روايته»^(٣)، وقال الزبيدي: «الجرح بضمّ الجيم يكون بالأبدان بالحديدة ونحوه، وبالفتح يكون باللسان في المعاني والأعراض وما أشبه ذلك، وجرحه بلسانه جرحاً عابه وتنقّصه»^(٤).

الجرح اصطلاحاً: «الطعن في راوي الحديث بما يسلب عدالته أو ضبطه»^(٥)، وعرفه المامقاني: «ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته ويخلّ بحفظه ممّا يترتّب عليه سقوط روايته أو ضعفها»^(٦).

التعديل لغةً: مشتقٌّ من العدل.

العدل: «خلاف الجور، يُقال: عدل عليه في القضية فهو عادل، ورجل عدل، أي رضا ومقنع في الشهادة»^(٧)، «وفي أسماء الله الحسنى (العدل) وهو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم، وهو في الأصل مصدر سمي به موضع العادل، وهو أبلغ منه؛ لأنه جعل المسمى نفسه عدلاً»^(٨)، وقال ابن منظور: «العدل: ما قام في النفوس أنه مستقيم، والعدل: الحكم بالحق، يقال هو يقضي بالحق ويعدل، وهو حكم عادل، وذو معدلة في حكمه، والعدل من الناس المرضي قوله وحكمه»^(٩).

التعديل اصطلاحاً: «هو توثيق الراوي ووصفه بالعدالة والضبط»^(١٠)، والعدالة بالمعنى الأعم «هي كون الرجل ذا ملكة وإن لم يكن أمامياً بأن كان عدلاً في مذهبه»^(١١).

الجرح والتعديل اصطلاحاً: فهو «علمٌ يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ، وهذا العلم من فروع علم الرجال»^(١٢).

المبحث الأول

معايير التعديل عند العلامة

نص أحد المعصومين عليه السلام

أحد المعايير التي اعتمد عليها العلامة الحلي في توثيق الرجال هي مدح المعصوم عليه السلام لأحد الرجال أو دعاؤه له أو ترحمه عليه، فيعتبره نصاً على الوثاقة، قال جعفر السبحاني: «وهذا من أوضح الطرق واسماها ولكن يتوقف على ثبوته بالعلم الوجداني بالرواية المعتبرة والأول غير متحقق في زماننا إلا أن الثاني موجود كثيراً»^(١٣)، وقال المامقاني: «من الأمور التي يمكن استفادة وثاقة الرجل منا ترحم الإمام عليه السلام على رجل أو ترضيه عنه بل الترحم والترضي من المشايخ يفيد ذلك»^(١٤).

وقد أورد العلامة الحلي عبارات كثيرة تدل على مدح المعصومين عليه السلام لكثير من الرجال ذكرهم في القسم الأول من خلاصته، ففي ترجمة إسماعيل بن الفضل بن يعقوب مثلاً قال فيه الإمام الصادق عليه السلام: «هو كهل من كهولنا وسيّد من ساداتنا»^(١٥)، كما وردت عبارات تدل على ترحم أحد المعصومين عليه السلام لأحد الرجال كما في ترجمة عتبة بن خالد، قال فيه الإمام الصادق عليه السلام: «رحمكم الله من أهل بيت»^(١٦)، كما وردت عبارات من أحد المعصومين عليه السلام كما في ترجمة ليث بن البخري أن الإمام الصادق عليه السلام قال: «بشر المخبتين بالجنة بريد بن معاوية العجلي وأبو بصير ليث بن البخري المرادي ومحمد بن مسلم وزارة بن أعين، أربعة نجباء أمناء على الله على حلاله وحرامه ولولا

هؤلاء لانقطعت آثار النبوة واندرست»^(١٧)، وقد ورد في ترجمة ثمانية وسبعين رجلاً ترجم لهم العلامة الحلي في الخلاصة وفي القسم الأول نص من المعصومين سواء كان هذا النص عبارة عن ترجم أو دعاء أو مدح.

أصحاب الإجماع

وهم «الجماعة من الأصحاب الذين أفاد في حقهم الشيخ الجليل أبو عمرو الكشي صاحب كتاب (معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين) وأستاذ الشيخ الكبير ابن قولويه القمي، أنه أجمعت العصابة وأجمعت الأصحاب على تصديقهم والإقرار لهم بالفقه وتصحيح ما يصح عنهم»^(١٨).

وهم على ما أوردهم الكشي ثلاث طوائف، اختلفت عبارة الكشي فيهم، ففي الطائفة الأولى قال: «أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر وأصحاب أبي عبد الله عليه السلام» وانقادوا لهم بالفقه فقالوا أفقه الأولين ستة، زارة ومعروف بن خربوذ وبريد وأبو بصير الأسدي والفضيل بن اليسار ومحمد بن مسلم الطائفي، قال: وأفقه الستة زارة، وقال بعضهم مكان أبو بصير الأسدي (أبو بصير المرادي)»^(١٩).

الطائفة الثانية: وذكرهم تحت عنوان تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام قال: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم وأقرؤا لهم بالفقه دون أولئك الذين عدّناهم وسمّيناهم ستة نفر، جميل بن درّاج وعبد الله بن مسكان وعبد الله بن بكير وحماد بن عثمان وحماد بن عيسى وأبان بن عثمان»^(٢٠).

الطائفة الثالثة: من ذكرهم تحت عنوان تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن عليه السلام، قال: «أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم،

وأقرُّوا لهم بالفقه والعلم، وهو ستة نفر آخرون، الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله منهم يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن أبي يحيى بياع السابري ومحمد بن عمير وعبد الله بن المغيرة والحسن بن محبوب وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب (الحسن بن علي بن فضال)، وفضالة بن أيوب وقال بعضهم مكان فضالة بن أيوب (عثمان بن عيسى)، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن ورضوان ابن يحيى^(٢١).

وقد اعتمد العلامة الحلي على هذا الإجماع، وذكر أصحاب الإجماع في القسم الأول من خلاصته، فذكر من الطائفة الأولى بريد بن معاوية العجلي والفضل بن يسار النهدي ومحمد بن مسلم بن رباح وليث بن البخترى وقال عنهم: «من اتفقت العصابة على تصديقهم»، لكنَّه لم يذكر زرارة بن أعين من أصحاب الإجماع، وعند ترجمته قال عنه: «وقد ذكر الكشي أحاديث تدلُّ على عدالته، وعرضت تلك الأحاديث أخبار تدلُّ على القدر فيه، قد ذكرناها في كتابنا الكبير، وذكرنا وجه الخلاص عنها والرجل عندي مقبول الرواية»^(٢٢)، أمَّا معروف بن خربوذ فقال فيه: «روى الكشي فيه مدحًا وقدرًا، وأحاله أيضًا على كتابه الكبير»^(٢٣)، أما أصحاب الإجماع من الطائفة الثانية فقال عنهم: «مَن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحُّ عنهم والإقرار لهم بالفقه وذكرهم جميعهم عدا عبد الله بن مسكان»^(٢٤)، فلم يذكر في ترجمته أنَّه من أصحاب الإجماع.

أمَّا الطائفة الثالثة فقال عنهم أيضًا: «مَن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحُّ عنهم والإقرار لهم بالفقه، وذكرهم جميعهم إلَّا فضالة بن أيوب»^(٢٥)، أمَّا عثمان بن عيسى فقد ذكره في القسم الثاني وقال: «الوجه عندي التوقُّف فيما ينفرده»^(٢٦)، ويبدو أنَّه لم يعدُّه من أصحاب الإجماع.

الحواريُّون

الحواريُّون: جمع حوارِي، وهو في أصل اللغة مأخوذ من الحور بمعنى البياض، والتحوير بمعنى التبييض، والحواري بفتح الحاء بمعنى الخالص الناصع النقيّ من كلّ عيب^(٢٧)، والحواريُّون هم صفوة الأنبياء الذين خلصوا في التصديق لهم، وقد أطلق هذا الاسم عليهم؛ لأنَّهم كانوا ينقون نفوس الخلائق من الأوساخ والكدورات ويرقونها إلى عالم النور من عالم الظلمات^(٢٨)، وجاء في الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إنَّ حوارِيو عيسى كانوا شيعته وإنَّ شيعتنا حوارِيونا، وما كان حوارِيو عيسى بأطوع من حوارِيينا لنا وإنَّما قال عيسى عليه السلام للحواريين: (من أنصاري إلى الله؟)، قال الحوارِيون: نحن أنصار الله، فلا والله ما نصره من اليهود ولا قاتلوهم دونه، وشيعتنا والله لم يزلوا منذ قبض الله عزَّ ذكره رسوله ﷺ ينصروننا ويقاتلون دوننا ويُجرِّقون ويعذبون ويشرِّدون في البلدان جزاهم الله عنَّا خيرًا»^(٢٩).

وقد جاء اثنان وعشرين حوارِيًّا في حديث الكشي عن محمد بن قولويه عن سعد بن عبد الله بن أبي خلف عن عليّ بن سلمان بن داوود الأزدي عن عليّ بن أسباط عن أبيه أسباط عن سالم عن الإمام الكاظم عليه السلام^(٣٠)، وإنَّ لكل واحدٍ من المعصومين حوارِيين، وقد عدَّ العلامة الحليّ من حوارِيي الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام جبير بن مطعم ووردان أبو خالد الكابليّ وسعيد بن المسيّب^(٣١)، ومن حوارِيي الباقر عليه السلام بريد بن معاوية العجليّ وحجر بن زائدة وحران بن أعين وعامر بن عبد الله بن جذاعة ومحمد ابن مسلم^(٣٢)، وجعل هؤلاء الثمانية في القسم الأوّل من خلاصته.

الوكالة

وهي أن يكون أحد الرجال وكيلاً لأحد المعصومين عليه السلام، وقد اختلف العلماء فيها

هل هي من أمارات العدالة أم لا؟ وهل تثبت بها عدالة الراوي؟

فمنهم من قال: «مجرد توكيل بعض المعصومين لرجل لا يثبت عدالة ذلك الرجل ما لم يكن للعدالة جهة مشروط بها»^(٣٣)، وقال الشهيد الثاني: «لا تدل بمجردها على شيء اللهم إلا أن تكون العدالة على جهة معتد بها»^(٣٤)، ومنهم من عدّها من أمارات المدح^(٣٥).

وقال المامقاني: «كون الراوي وكيلًا لأحد الأئمة عليه السلام من أقوى أمارات المدح، بل الوثاقة والعدالة»^(٣٦)، وبرّر ذلك السيّد الكاظمي فقال: «وما كانوا ليعتمدوا إلا على ثقة سالم العقيدة وأنّى يعتمدون على الفاسد ويميلون إليه وهم ممن ينهون عنه وينأون، ومن ثمّ إذا ظهر الفساد في أحدهم عزلوه، وقد عدل بهذه الطريقة غير واحد من الأصحاب كالعلامة»^(٣٧)، وقد أولى العلامة الحليّ اهتمامًا كبيرًا بالوكلاء وجعلهم في القسم الأوّل من الخلاصة، واعتمد على روايتهم، وكان يصريح بوكالة كلّ واحد منهم فيقول مثلاً: «وكيل لأبي الحسن وأبي محمّد عليه السلام»^(٣٨)، أو وكيل الناحية^(٣٩)، وقد يطلق كلمة وكيل دون أن يضيفها لأحد المعصومين عليه السلام، ولم يكتف بالتعديل بالوكالة، بل تجاوز ذلك فوثّق عمال الأئمة ورجالهم ومن كانت له مكاتبة أو من جرت الخدمة على يديه لأحد الأئمة عليه السلام، كما في ترجمة الحارث بن الربيع: «كان عامل أمير المؤمنين عليه السلام على المدينة»^(٤٠)، وعقبة بن عمر الأنصاري: «صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وخليفة علي عليه السلام بالكوفة»^(٤١)، والنعمان بن عجلان كان عامل أمير المؤمنين على البحرين وعمان^(٤٢)، وزر بن حبيش قال عنه: «من رجال أمير المؤمنين عليه السلام»^(٤٣)، وكذلك زياد بن كعب بن مرحب^(٤٤) وجعفر بن هارون: «من رجال الصادق عليه السلام»^(٤٥)، كما وثّق من كان له خدمة أو ملازمة لأحد الأئمة عليه السلام، كما في ترجمة عبد الله بن محمّد بن حصين الحضيّني قال فيه: «جرت الخدمة على يده للرضا عليه السلام»^(٤٦)، وفي ترجمة جعفر بن معروف: «كان

مكتابا»^(٤٧)، فقال المامقاني: «اتَّخَذَ الإمام عليه السلام رجلاً خادماً أو كاتباً تعديلاً له»^(٤٨)؛ وذلك لعدم صدور شيء من ذلك منه بالنسبة إلى غير العدل الثقة.

سفراء الإمام المهدي عليه السلام

السفير: «مأخوذ من السفارة بمعنى الإصلاح، يقال: سفرت بين القوم إذا أصلحت بينهم، والسفير هو المصلح»^(٤٩) وقال ابن منظور: «السفير: الرسول بين القوم، المصلح بينهم»^(٥٠)، وقد أُطلق هذا المصطلح على وكلاء الإمام المهدي عليه السلام؛ لأنَّهم رسل بين الإمام عليه السلام والناس، وقد عدَّهم العلامة الحلي في الفائدة الخامسة في الخلاصة، وهم: «عثمان بن سعيد العمريّ أبو عمر هو أوَّل من نصَّبه الإمام العسكري عليه السلام، ثمَّ نصَّ أبو عمر على ابنه أبي جعفر محمَّد بن عثمان، ونصَّ أيضًا الإمام العسكري عليه السلام عليه، ثمَّ أوصى بأبي القاسم الحسين بن روح النوبختي الذي أوصى إلى أبي الحسن علي بن محمَّد السمري»^(٥١).

ثمَّ أورد في الفائدة السابعة أسماء بعض الثقة في زمن السفراء المدوَّحين ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل عليه السلام، نقلًا عن غيبة الشيخ الطوسي، فقال: منهم أحمد بن إسحق الأشعريّ وإبراهيم بن محمَّد الهمداني وأحمد بن حمزة بن اليسع^(٥٢)

الخواص

ويراد بهم خواصُّ الأئمَّة عليهم السلام، وقد وردت بعدة ألفاظ كلفظ (خصوص)، و(له اختصاص) أو (اختصَّ) أو (يخصُّ) أو (من خواصِّ) أو (من خاصَّة)، وكان يضيفها لأحد الأئمَّة عليهم السلام، فكانت دلالتها واضحة على التعديل، أما كلمة (خاصِّي)

قال عنها الشهيد الثاني: «منسوب إلى الخاصة وقد يراد بها الشيعة الإمامية، وقد يراد بها خاصة الإمام عليه السلام»^(٥٣)، قال الوحيد البهبهاني: وقد أخذ المجتبي مدحاً ولعله لا يخلو من تأمل^(٥٤)؛ لا احتمال إرادة كونه من الشيعة مقابل عامي لا أنه من خواص الأئمة عليهم السلام، قال الكاظمي: «إن أريد به أن الراوي من خواص الأئمة عليهم السلام فاختلّفوا بإرادته التعديل مع اتفاقهم ظاهراً على إفادته على الحسن؛ لكونه مدحاً معتدّاً به قطعاً»^(٥٥)، وقد وردت لفظة (خاصي) في ترجمة حيدر بن شعيب الطالقاني وعلي بن الحسن بن الحجاج^(٥٦).

أما بقية الألفاظ فقد كانت دلالتها واضحة باختصاصهم بالإمامة عليهم السلام فوردت كلمة (خصيص) بمعنى الأخص من الخاص في ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى فقال: «كان خصيصاً بأبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أو خاصاً بهما»^(٥٧) وفي ترجمة أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن داوود بن حمدون، قال: «كان خصيصاً بأبي محمد الحسن بن علي عليه السلام وأي الحسن عليه السلام قبله»^(٥٨)، كما وردت كلمة (له اختصاص)، و(من خاصة)، و(اختص)، أو (يختص)، وكانت مضافة لأحد الأئمة، كما في ترجمة أحمد بن محمد بن أبي نظر البنظي وأحمد بن إسحق الرازي وعلي بن عبد الله بن الحسين هند بن الحجاج وأحمد بن إسحق بن عبد الله بن سعد والأصبع بن نباتة وعبد الله بن الحسين بن سعد القطريلي ومحمد بن أبي بكر ومالك الأشتر ويعقوب بن إسحق^(٥٩).

المستبصرون

والاستبصار لغة: «من استبصر الطريق استبان ووضح، ويقال هو مستبصر في دينه وعمله إذا كان ذا بصيرة، وتبصر في رأيه واستبصر تبين ما يأتيه من خير وشر»^(٦٠)، وقد عدّ العلامة الحلي كل من انتقل إلى القول بالإمامة وأصبح من الشيعة الاثني عشرية بعد أن كان على المذاهب الفاسدة مستبصراً، وكانت عنده من معايير التوثيق والتعديل،

فجعلهم في القسم الأوّل من خلاصته، فقال في ترجمة أحمد بن داوود بن سعيد الفزاريّ: «كان من جملة أصحاب الحديث من العامّة ورزقه الله الأمر»^(٦١)، وفي ترجمة محمّد بن مسعود بن محمّد بن عيّاش: «كان في أوّل أمره عامّيّ المذهب وسمع حديث العامّة وأكثر منه ثمّ استبصر وعاد إلينا»^(٦٢)، وفي ترجمة إبراهيم بن محمّد بن سعيد كان زبيديّاً أوّلاً ثمّ انتقل إلى القول بالإمامة وصنّف فيها^(٦٣)، وكذلك في عبد الله بن النجاشيّ: «كان من الزبيديّة ورجع إلى الإمام الصادق»^(٦٤)، وكذلك الذين استبصروا من المعتزلة فعَدّ منهم عليّ بن محمّد بن العباس بن فسانجس: «كان قبل ذلك معتزليّاً ورجع إلينا»^(٦٥)، ومحمّد ابن عبد الرحمن بن قبة الرازي: «كان قديماً من المعتزلة وتبصر»^(٦٦)، ومن الفطحية عليّ ابن أسباط: «كان فطحيّاً فرجع»^(٦٧)، أما أبو خالد السجستانيّ: «فكان من الواقعة فرجع»^(٦٨).

الزهد الثمانية

الزهد في الشيء خلاف الرغبة فيه، فنقول: «زهد في الشيء بالكسر زاهداً بمعنى تركه وأعرض عنه فهو زاهد، وزهد يزهد بفتحين لغةً: ومنه الزهد في الدنيا والجمع زهّاد، وفي معاني الأخبار الزاهد من يحب ما يحب خالقه ويبغض ما يبغض خالقه ويخرج من حلال الدنيا ولا يلتفت إلى حرامها»^(٦٩)، وكثيراً ما يتردّد في كتب الرجال هذا المصطلح، قال المامقانيّ: «اشتهر بذلك أويس القرنيّ وربيع بن خثيم وهرم بن حيّان وعامر بن عبد قيس وأبو مسلم ومسروق والحسن وأسود بن بريد، فالأربعة، الأوّل من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وهم زهّاد أتقياء حقّاً وصدّقاً، والأربعة الأخيرة من الفسقة الفجرة على ما يُستفاد من الكُتُب والسيد الداماد وغيرهما، واشتهرهم بالزهد صوريّ، وإنّما كان زهدهم على طريق التدليس، وقيل الثامن هو أسود بن يزيد النخعيّ، وعن

بعض الفضلاء أنَّ الثامن هو جرير بن عبد الله البجلي^(٧٠)، ونقل صاحب مستدرک سفينة البحار عن أمالي الطوسي: «قيل لأويس بن عامر القرني: كيف أصبحت يا ابن أمّ عامر؟ قال: ما ظننكم بمن يرحل إلى الآخرة كلّ يومٍ مرحلة لا يدري إذا انقضى سفره أعلى جنّة يرد أم على نار؟»^(٧١)، وقد جعل العلامة الحليّ هذا المصطلح معياراً للتوثيق، وعدّ من هؤلاء الزهّاد ثلاثة في القسم الأوّل من الخلاصة، وهم: أويس القرني والربيع ابن خثيم وعامر بن عبد قيس^(٧٢)، ولم يذكر هرم بن حيّان.

الأبدال

وهم «قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم إذا مات واحد بدّل الله مكانه آخر، وفي القاموس الأبدال قوم يقيم الله بهم الأرض»^(٧٣).

وقد جعله المامقانيّ من ألفاظ المدح من الدرجة العليا بحيث يمكن إلحاقه بالتوثيق^(٧٤)، وقد عدّ منهم العلامة الحليّ في القسم الأوّل من الخلاصة رجلين فقط، وهما حجر بن عدي، وقال فيه: «من أصحاب الإمام عليّ عليه السلام وكان من الأبدال»^(٧٥)، وزيد بن صوحان، قال عنه: «كان من الأبدال»^(٧٦).

النقباء

جمع نقيب، وهو كالعريف على القوم، المقدم عليهم، الذي يتعرّف أخبارهم وينقّب عن أحوالهم، أي يفتّش، وكان النبيّ ﷺ قد جعل في ليلة العقبة كلّ واحدٍ من الجماعة الذين بايعوه بها نقيباً على قومه وجماعته؛ ليأخذوا عليهم الإسلام ويعرّفونهم شرائطه، «وكانوا اثني عشر نقيباً كلّهم من الأنصار»^(٧٧)، وقد عدّ منهم العلامة الحليّ اثنين فقط في القسم الأوّل من الخلاصة وعدّهم، وهما أسعد بن زرارة أبو أمانة الخزرجي والبراء

ابن معروف الحزرجي^(٧٨).

السابقون الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام

السبق لغة: السبق إلى الشيء، المبادرة إليه، ويقال استبق الخير أي بادر إليه، ويقال له: سابق في هذا الأمر، أي إنّه سبق الناس إليه، كما إنّ الرجوع في اللغة هو نقيض الذهاب، يقال: رجع إليه رجوعاً ومرجعاً، أي لم يذهب عنه ولم يتركه، فالسابق الراجع إلى أمر هو الذي سبق إليه ولم يتركه، وبل تمسك به ولازمه، وكان ذلك مرجعه.

وهناك جماعة قال فيهم العلامة الحليّ: السابقون الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا المدح يستفاد منه أنّهم بقوا على منهاج النبي صلى الله عليه وآله ولم يبايعوا أبابكر، ويدلّ على ذلك ما جاء في ترجمة قيس بن سعد بن عبادة، قال فيه: «وهو مشكور لم يبايع أبي بكر»^(٧٩)، وقد عدّ منهم الفضل بن شاذان على ما جاء في اختيار معرفة الرجال ستّة عشر سابقاً من الأصحاب^(٨٠)، أمّا العلامة الحليّ فقد ذكر منهم عشرة في القسم الأوّل من خلاصته كما ذكر نقلاً عن البرقيّ: «من أصفياء أمير المؤمنين عليه السلام» وأولياؤه وخواصّه وأصحابه من اليمن، وخواصّه من مضر، وأصحابه من ربيعة^(٨١).

المبحث الثاني

معايير الجرح عند العلامة الحلي

توطئة

جعل العلامة الحلي في القسم الثاني من الخلاصة ذكر الضعفاء ومن ردّ قوله أو وقف فيه، واعتمد في هذا التقسيم عدّة معايير، فجعل في القسم الثاني من ورد بهم ذمّ الأئمة عليهم السلام، والمجهولين، ومن ورد بهم ذمّ في زمن السفارة، ومن استثنى من نواذر الحكمة، كما عدّ كلّ من لم يكن من الفرقة الحقّة - ويريد بها الأماميّة الاثني عشرية - من المجروحين، وذكر منهم العامّة والغلاة والواقفة والزيدية والخطابية والفتحية والكيسانية والمخمسة والنصيرية والعلياوية والناووسية والمرجئة والمفوضة والخوارج.

من ورد بهم ذمّ من قبل الأئمة عليهم السلام

يُعدّ ذمّ الرجل أو لعنه من قبل الإمام عليه السلام دلالة على كونه غير ثقة ولا يُعتمد عليه؛ لأنّه نصّ صريح من المعصوم، لذا عدّه العلامة الحليّ معياراً للجرح، فعّد من المذمومين والملعونين في الخلاصة عشرين رجلاً، وجعلهم في القسم الثاني الخاصّ بالضعفاء والذين لا يعتمد عليهم أو يتوقّف في الرواية عنهم، وصرّح في ترجمة بعضهم بنصّ الذمّ، فقال في ترجمة المغيرة بن سعيد: قال الإمام الصادق عليه السلام: «إنّه يكذب علينا»^(٨٢)،

وفي ترجمة جعفر بن ميمون قال فيه الإمام الصادق عليه السلام: «إنَّه من أهل النار»^(٨٣)، وفي ترجمة جويرية بن أسماء قال: «قال فيه الإمام الصادق عليه السلام: (إنَّه زنديق لا يرجع أبداً)»^(٨٤)، ولم يصرح في بعضهم، فقال: «ورد فيه ذمٌّ من الإمام الباقر عليه السلام»^(٨٥)، أو «ورد فيه ذمٌّ من الإمام الصادق عليه السلام»^(٨٦)، أو «ورد فيه ذمٌّ من الإمام العسكري عليه السلام»^(٨٧). أمَّا الملعونون عند الأئمة عليهم السلام، فقال في ترجمة بعضهم: «لعنه الإمام الباقر عليه السلام»^(٨٨)، وفي بعضهم «لعنه الإمام الصادق عليه السلام»^(٨٩)، و«لعنه الإمام الهادي عليه السلام»^(٩٠).

المجهولون

المجهول يُطلق على موردين:

الأول: يقع وصفاً للحديث وهو المروي عن رجل غير موثوق ولا مجروح ولا ممدوح أو غير معروف أصلاً ومنه قولهم: «عن رجل» أو «عمَّن ذكره» أو «عن غير واحد» أو نحو ذلك^(٩١).

الثاني: يقع وصفاً للراوي، «وهو من حكم أئمة الرجال عليه بالجهالة، وهو ليس بمعلوم الحال؛ لكونه غير مذكور بكتب الرجال ولا هو من المعهود أمره المعروف حاله من يروى عنه من دون حاجة إلى ذكره»^(٩٢)، وعرفه المامقانيّ بأنَّه «من لم يقع في كتب الرجال تصريح بعدالته ووثاقته ولا يضعفه ومجروحيته»^(٩٣)، وقال العلامة التستريّ إنّ كلمة (مجهول) في كلام العلامة «عبارة عمَّن صرح أئمة الرجال فيه بالمجهوليّة، وهو أحد ألفاظ الجرح»^(٩٤).

وقد جعل العلامة الحليّ المجهولين في القسم الثاني من الخلاصة، أي إنّ لا يعتمد على روايتهم، وعدّ منهم سبعة وخمسين رجلاً.

المذموم في زمن السفارة

أورد العلامة الحلي في الفائدة السادسة أسماء جماعة من المذمومين في زمن السفراء نقلاً عن غيبة الشيخ الطوسي، فقال: «أولهم المعروف بالسريعي، قال وأظن اسمه الحسن، ومنهم محمد بن نصير النميري، ومنهم أحمد بن هلال الكرخي، ومنهم أبو طاهر محمد بن علي بن بلال، ومنهم الحسين بن منصور الحلاج، ومنهم ابن أبي العزاقر، ومنهم أبو دلف المجنون»^(٩٥).

ما استثناه محمد بن الحسن بن الوليد من رواية محمد بن أحمد بن يحيى في نوادر الحكمة:

ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد هو «أبو جعفر شيخ القميين وفقههم ومتقدمهم ووجههم، ويقال إنه نزل قم وما كان أصله منها، ثقة عين مسكون إليه، جليل القدر، عظيم المنزلة، عارف بالرجال، موثق به»^(٩٦)، أمّا محمد بن أحمد بن يحيى فقد ترجم له العلامة الحلي فقال: «محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد ابن مالك الأشعري ثقة يروي عن العفاء ويعتمد المراسيل له كتب منها كتاب (نوادر الحكمة) كتاب حسن كبير يعرفه القميون (بدية شبيب)، وشبيب فامي، والفامي بياع كل شيء، كان يقيم له دبة ذات بيوت يعطي منها ما طلب منه من دهن، فشبّهوا هذا الكتاب بذلك»^(٩٧).

فاستثنى محمد بن الحسن بن الوليد^{عليه السلام} من رواية محمد بن أحمد^{عليه السلام} جماعة كانوا ضعفاء، قد روى عنهم في كتابه (نوادر الحكمة)، قد عدّهم العلامة الحلي في الفائدة الرابعة من الخلاصة^(٩٨)، ثم قال: قال أبو العباس بن نوح: «وقد أصاب شيخنا أبو جعفر بن الوليد في ذلك كله، وتبعه أبو جعفر بن بابويه على ذلك إلا في محمد بن عيسى

ابن عبيد^(٩٩)، فما أدري ما رأيه فيه؛ لأنّه كان على ظاهر العدالة والثقة^(١٠٠)، وجعل الوحيد البهبهانيّ كون الرجل من رجال محمّد بن أحمد بن يحيى، ولم يستثنِ عليه «أمانة الاعتماد عليه، بل ربّما يكون أمانة لوثاقته»^(١٠١).

الواقفة

قال الشيخ الطوسيّ في الاختيار: «كان بدء الواقفة أنّه كان اجتمع ثلاثون ألف دينار عند الأشاعثة زكاة أموالهم وما كان يجب عليهم فيها، فحملوها إلى وكيلين لموسى عليه السلام في الحبس فاتخذوا بذلك دوراً وعقدوا العقود واشتروا الغلات، فلمّا مات موسى عليه السلام وانتهى الخبر إليهما أنكروا موته وأذاعا في الشيعة أنّه لا يموت؛ لأنّه الإمام القائم، فاعتمدت عليهما طائفة من الشيعة وانتشر قولهما في الناس حتّى كان عند موتها أوصيا بدفع المال إلى ورثة موسى عليه السلام، واستبان للشيعة إنّما قالوا ذلك حرصاً على المال»^(١٠٢).

وقال الشهرستانيّ: «كان موسى بن جعفر هو الذي تولّى أمر الصادق عليه السلام، وقام به بعد موت أبيه ورجع إليه الشيعة واجتمعت عليه، مثل الفضل بن عمر ووزارة بن أعين وعمّار الساباطي، ثمّ إنّ موسى لمّا خرج وأظهر الإمامة، حمّله هارون الرشيد إلى المدينة فحبسه عند عيسى بن جعفر، ثمّ أشخصه إلى بغداد عند السنديّ بن شاهك، وقيل إنّ يحيى بن خالد بن برمك سمّه في رطب فقتله، ثمّ أخرج ودُفن في مقابر قريش، واختلف الشيعة بعده، ومنهم من توقّف عليه، فقال: إنّّه لم يمّت وسيخرج بعد الغيبة، ويقال لهم الواقفة»^(١٠٣).

وقال النوبختيّ: «وأنكر بعضهم قتله وقالوا: مات ورفع الله إليه وإنّه يرده عند قيامه، وسمّوا هؤلاء جميعاً واقفة؛ لأنّهم لو قوفهم على موسى بن جعفر عليه السلام أنّه الإمام القائم ولم يأتوا بعده بإمام ولم يتجاوزوه إلى غيره، وقد لُقّب الواقفة بعض مخالفيها بمنّ

قال بإمامة علي بن موسى عليه السلام المطورة، وغلب عليها هذا الاسم وشاع عليها»^(١٠٤)، وقال في مقباس الهداية: «إنَّ القائلين بختم الأمامة على الكاظم عليه السلام هم الموسوية، ولهم ثلاث فرق، فمنهم من يشكُّون في حياته ومماته ويسمُّون بالمطورة، ومنهم من يجزمون بموته ويسمُّون بالقطعية، ومنهم من يقولون بحياته، ويسمُّون بالواقفية، وعليه فالمطورة قسم للواقفية»^(١٠٥).

ويقول الوحيد البهبهاني: «ربَّما يُطلق الواقفي على من وقف على غير الكاظم عليه السلام لمن الاطلاق ينصرف إلى من وقف على الكاظم عليه السلام ولا ينصرف إلى غيرهم إلا بالقرينة»^(١٠٦).

ويقول الشيخ المفيد: «اختلف الواقفة في الرضا عليه السلام ومن قام من آل محمد بعد أبي الحسن موسى عليه السلام فقال بعضهم هؤلاء خلفاء أبي الحسن وأمرائه وقضاته إلى أوان خروجه، وأنهم ليسوا بأئمة وما ادَّعوا الإمامة قطّ، وقال الباكون: إنَّهم ضالُّون مخطئون ظالمون»^(١٠٧).

وقد ذكرهم العلامة الحلي في القسم الثاني من خلاصته، وعدَّ منهم سبعين رجلاً، وذكر أنَّ بعضاً منهم وقف على غير الكاظم عليه السلام مثل زياد بن مروان القندي قال فيه: «وقف في الرضا عليه السلام»^(١٠٨)، وعيسى بن عيسى الكلابي ومقاتل بن قياما^(١٠٩)، كما ذكر علي بن جعفر بن العباس الخزاعي المرزوي «واقفي من أصحاب أبي محمد العسكري عليه السلام»^(١١٠)، كما ذكر في الإيضاح بعض الواقفة، منهم حميد بن زياد بن حماد ابن زياد بن هوار الدهقان «كان ثقة واقفياً، وجهاً في الواقفة»^(١١١)، «ولم يكن إطلاق اسم الواقفي على من وقف على غير الإمام الكاظم عليه السلام غريباً عن العلامة، فإنَّه يؤكِّد أنَّ الواقف لا يختصُّ بمن وقف عليه دون غيره»^(١١٢).

الزيدية

وهم «أتباع زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ عليه السلام، ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة عليها السلام، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلّا أنّهم جَوَّزُوا أن يكون كلّ فاطميّ عالم زاهد شجاع سخي خرج بالإمامة يكون إمامًا واجب الطاعة سواء كان من أولاد الحسن عليه السلام أو من أولاد الحسين عليه السلام»^(١١٣).

وقال الأسفرائينيّ: إنّ الزيدية «ثلاث فرق، وهي الجارودية والسلبيانية - وقد يقال: الجريرية أيضًا - والبتريّة، وهذه الفرق الثلاث يجمعها القول بإمامة زيد بن عليّ ابن الحسين بن عليّ بن أبي طالب في أيّام خروجه، وكان ذلك في زمن هشام بن عبد الملك»^(١١٤)، كما إنّ هناك فرقة رابعة، وهم الصالحية، وقد ذكرها العلامة الحليّ، وهذه الفرق على النحو الآتي:

أ. البتريّة والصالحية:

«بضمّ الباء، وقيل بكسرهما، منسوبون إلى كثير النوا؛ لأنّه أبتر اليد، وقد قيل إلى المغيرة بن سعيد»^(١١٥)، وقال الأسفرائينيّ: «هؤلاء أتباع رجلين هما: الحسن بن صالح ابن حي، والأخير كثير النوا الملقّب بالأبتر»^(١١٦)، لذلك قال الشهرستانيّ: إنّ البتريّة «يسمّون بالصالحية أيضًا؛ لأنّ من رؤسائهم الحسن بن صالح بن حي»^(١١٧)، وهؤلاء قالوا: «إنّ عليًّا كان أولى الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بالناس؛ لفضله وسابقته وعلمه، وهو أفضل الناس كلّهم بعده وأشجعهم وأسخاهم وأورعهم وأزهدهم، أجازوا مع ذلك إمامة أبي بكر وعمر وعدّوها أهلًا لذلك المكان والمقام، وذكروا أنّ عليًّا عليه السلام سلّم إليهما الأمر ورضي بذلك وبايعهما طائعًا غير مُكره، وأنّ ولاية أبي بكر صارت رشدًا وهدىّ لتسليم عليّ عليه السلام ورضاه، ولولا رضاه وتسليمه لكان أبو بكر مخطئًا ضالًّا هالكًا، وهو

أوائل البترية»^(١١٨)، وقد تحيروا في أمر عثمان وقالوا: «إنّا تحيرنا في أمره وتوقفنا في حاله، ووكلناه إلى أحكم الحاكمين»^(١١٩)، وقال الخاقاني نقلاً عن مجمع البحرين: «البترية بضمّ الوحدة فرق من الزيدية قيل تُسبوا إلى المغيرة بن سعيد ولقبه الأبر، وقيل البترية هم أصحاب كثير النوا والحسن بن صالح بن حي وسالم بن أبي حفصة والحكم بن عيينة وسلمة بن كهيل وأبي المقدام ثابت بن الحدّاد، وهم الذين دعوا إلى ولاية عليّ عليه السلام ثمّ خالطوها بولاية أبي بكر وعمر، ويشبّون لهم الإمامة ويغضون عثمان وطلحة والزبير وعائشة، ويشبّون لكلّ من خرج منهم عند خروجه الإمامة»^(١٢٠).

ب. الجارودية:

هم فرق من الزيدية «أصحاب أبي الجارود، زعموا أنّ النبيّ ﷺ نصّ على عليّ عليه السلام بالوصف دون التسمية والإمام بعده عليّ عليه السلام والناس قصّروا حيث لم يتعرّفوا الوصف ولم يطلبوا الموصوف، وإنّا نصّبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك»^(١٢١)، ويقال لهم: «السرّحوية أيضاً؛ لنسبهم إلى أبي الجارود وزياد بن المنذر السرحوب الأعمى المذموم بالذمّ المفرط»^(١٢٢)، وسمّي بالسرحوب «باسم شيطان أعمى يسكن البحر»^(١٢٣)، وهم فرقتان كما يقول الأسفراييني «فرقة قالت إنّ عليّاً نصّ على إمامة ابنه الحسين ثمّ نصّ على إمامة أخيه الحسن بعده ثمّ صارت الإمامة بعد الحسن والحسين شورى في ولديّ الحسن والحسين، فمن خرج منهم شاهراً سيفه داعياً إلى دينه وكان عالماً عارفاً فهو الإمام، وزعمت الفرقة الثانية منهم أنّ النبيّ ﷺ هو الذي نصّ على إمامة الحسن بعد عليّ وإمامة الحسين بعد الحسن عليه السلام»^(١٢٤)، وقال الطريحي: «وعن بعض الأفاضل هم فرقتان فرقة زيدية وهم شيعة، وفرقة تبرية وهم لا يجعلون الإمامة لعليّ عليه السلام بالنصّ بل عنده هي شورى ويجوزون تقديم المفضول على الفاضل، فلا يدخلون في الشيعة»^(١٢٥).

«وتعتبر الفرقة الجارودية من أشدّ الفرق في تمسّكها بالإمام عليّ عليه السلام، وأنّه أفضل أصحابه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم يروا مقامة لأحد سواه، وقد زعموا أنّ من رفع عليّاً عليه السلام عن هذا المقام فهو كافر»^(١٢٦).

ج. السليمانية:

وهم أتباع سليمان بن جرير الزبيدي الذي قال: «إنّ الإمامة شوري، وإنّها تنعقد بعقد رجلين من خيار الأئمة، وأجاز إمامة المفضول وأثبت إمامة أبي بكر وعمر، وزعم أنّ الأئمة تركت الأصلح في البيعة لها؛ لأنّ عليّاً كان أولى بالإمامة منها، إلّا أنّ الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفرًا ولا فسقًا، وكفّر سليمان بن جرير عثمان بالأحداث التي نقمها الناقمون منه، كما كفر كلّاً من عائشة وطلحة والزبير»^(١٢٧)، وذكر العلامة الحليّ ثمانية وثلاثون رجلاً منهم، كان يقول على بعضهم زبيدي^(١٢٨)، وعن بعضهم زبيديّ بتري^(١٢٩)، وعن بعضهم زبيديّ جارودي^(١٣٠)، وقال عن الحسن بن صالح بن حي الهمدانيّ الثوريّ الكوفيّ «زبيديّ إليه تُنسب الصالحية»^(١٣١)، وقال عن بعضهم بتري^(١٣٢)، كما ذكر ابن عقدة في الإيضاح، وقال عنه: كان زبيديّاً جارودياً^(١٣٣).

الخطابية

«هم أصحاب أبي الخطّاب محمّد بن أبي زينب الأسديّ الأجلع»^(١٣٤)، وقيل محمّد ابن قلاق^(١٣٥)، ويقول النوبختي: «كان أبو الخطّاب يدّعي أنّ أبا عبد الله جعفر بن محمّد عليه السلام جعله قيّمه ووصيّيه من بعده، وعلمه اسم الله الأعظم، ثمّ ترقّى إلى أن ادّعى النبوة، ثمّ ادّعى الرسالة، ثمّ ادّعى أنّه من الملائكة، وأنّه رسول الله إلى أهل الأرض والحجّة عليهم»^(١٣٦)، «والخطابية كلّها حلوليّة؛ لدعواها حلول روح الإله في جعفر الصادق عليه السلام، وبعده في أبي الخطّاب الأسديّ»^(١٣٧)، وكان أبو الخطّاب يزعم أنّ الأئمة

أنبياء، ثم آلهة والآلهة نور من النبوة ونور من الإمامة، ولا يخلو العالم من هذه الأنوار، وأنَّ الصادق عليه السلام هو الله، وليس المحسوس الذي يروونه، بل إنه لما نزل إلى العالم لبس هذه الصورة الإنسانية؛ لئلا يُنْفَر منه، ثم تَمَادَى الكفر به إلى أن قال: «إنَّ الله تعالى انفصل من الصادق عليه السلام وحلَّ فيه، وأنَّه أشمل من الله»^(١٣٨)، «فلما وقف الصادق عليه السلام على غلوِّه الباطل في حقِّه تبرَّأ منه ولعنه»^(١٣٩)، فقد ورد في اختيار معرفة الرجال «عن عيسى بن أبي منصور قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام عندما ذكر أبو الخطاب عنده، فقال: **اللَّهِمَّ العن أبا الخطاب فإنه خَوَّفَنِي قائماً وقاعداً وعلى فراشي، اللَّهِمَّ أذْقه حرَّ الحديد**»^(١٤٠)، وقد ذكر العلامة الحلي ستَّة رجال من الخطَّابِيَّة في القسم الثاني من الخلاصة، وهم «جحدر بن المغيرة الطائي وجماعة بن سعد الجعفي الصائغ وحفص بن ميمون وموسى بن أشيم ومفضل بن عمر ويوسف بن بهمن»^(١٤١).

الفطحية

وهم فرقة قالت: «الأمامة بعد جعفر في ابنه عبد الله بن جعفر الأَفْطَح، وسُمُّوا بذلك؛ لأنَّ عبد الله كان أَفْطَحَ الرأس وقال بعضهم: كان أَفْطَحَ الرجلين، وقال بعض الرواة: «نسبوا إلى رئيس لهم من أهل الكوفة يقال له عبد الله بن فطيح»^(١٤٢)، «والفطحية هم القائلون بإمامة الأئمة الاثني عشر عليه السلام مع عبد الله الأَفْطَح ابن الصادق عليه السلام»، وعن الشهيد رحمه الله: «إنَّهم يُدْخِلُونَهُ بَيْنَ الكَاضِمِ والرضا عليه السلام»^(١٤٣)، ويقول النوبختي: «اعتلوا بحديث يروونه عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام أنَّه قال: **(الإمامة في الأكبر من ولد الإمام)**، فمال إلى عبد الله والقول في إمامته جعل من قال بإمامة أبيه جعفر بن محمد غير نفر عرفوا الحقَّ، فامتحنوا عبد الله بمسائل في الحلال والحرام فلم يجدوا عنده علماً»^(١٤٤)، «ثمَّ إنَّ عبد الله مات بعد أبيه على ما قيل بسبعين يوماً فرجعوا عن القول بإمامته إلى القول بإمامة أبي الحسن موسى عليه السلام ورجعوا إلى الخبر المروي (إنَّ الأمامة

لا تكون في الأخوين بعد الحسن والحسين)، وبقي شُذَّاذ منهم على القول بإمامته، وبعد أن مات قالوا بإمامة أبي الحسن موسى عليه السلام (١٤٥).

وقد ذكر العلامة في الخلاصة في القسم الثاني ثلاث رجال منهم، وهم إسحاق بن عمّار بن حيان وأبو يعقوب الصيرفي وأحمد بن الحسن بن عليّ بن محمد بن عليّ بن فضال وعليّ بن حديد بن حكيم (١٤٦).

الكيسانية

«فرقة قالت بإمامة محمد بن الحنفية، وإنما سمّوا بذلك؛ لأنّ المختار بن عبيد الثقفي كان رئيسهم، وكان يلقّب (كيسان) وهو الذي طلب بدم الحسين عليه السلام وثأره حتّى قتل من قتله، وادّعى أنّ محمّداً بن الحنفية أمره بذلك، وأنّه الإمام بعد أبيه» (١٤٧)، وقال الكنيّ في توضيح المقال نقلاً عن التعليقة بأنّ المختار لقّب بـ(كيسان): «إنّ نشأته كانت في حجر عليّ بن أبي طالب عليه السلام وهو طفل فقال له: يا كيس يا كيس» (١٤٨)، وقيل: «إنّ كيسان مولى أمير المؤمنين عليه السلام» (١٤٩)، «وهو الذي حمل المختار على الطلب بدم الحسين عليه السلام» (١٥٠).

افترقت الكيسانية فرقاً يجمعها شيئان: «أحدهما: قولهم بإمامة محمد بن الحنفية، والثاني قولهم بجواز البدء على الله ﷻ» (١٥١)، «وهم على ما نقل الشيخ المفيد رحمته الله أوّل من شدّ عن الحقّ» (١٥٢)، واعتقاد هذه الفرقة أنّ الامام بعد الحسين عليه السلام هو ابن الحنفية، وأنّه ليس المهديّ الذي يملأ الأرض به عدلاً وقسطاً، وأنّه حيّ لا يموت، وقد غاب في جبل رضوى باليمن، واقصى تعلّقهم في إمامته قول أمير المؤمنين عليه السلام له يوم البصرة: (أنت ابني حقّاً)، وأنّه كان صاحب رأيته كما كان هو صاحب راية رسول الله ﷺ، فكان أوّل بمقامه» (١٥٣)، وقد ذكر العلامة الحليّ منهم ثلاثة رجال في الخلاصة، وهم عمرو بن واثلة والمرقع بن قمامة وحيان السراج.

المخمسة

«هم فرقة من الغلاة يقولون إن الخمسة: سلمان وأبا ذر والمقداد وعمّار وعمرو ابن أميّة الضمريّ هم النبيّون والموكلّون بمصالح العالم من قبل الرّبّ، والرّبُّ هو عليّ عليه السلام»^(١٥٤)، وذكر منهم العلامة الحليّ عليّ بن أحمد الكوفيّ، وقال فيه: «وهو المخمّس صاحب البدع المحدثّة، وادّعى أنّه من بني هارون بن الكاظم عليه السلام، ومعنى التخميس عند الغلاة (لعنهم الله) أن سلمان الفارسيّ والمقداد وعمّار وأبا ذر وعمرو بن أميّة الضمريّ الموكلّون بمصالح العالم، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً»^(١٥٥).

النصيرية

وهم «فرقة قالت بنبوّه رجل يُقال له (محمّد بن نصير النميريّ)، وكان يدّعي أنّه نبيّ بعثه أبو الحسن العسكريّ عليه السلام، وكان يقول بالتناسخ والغلوّ في أبي الحسن، ويقول فيه بالربوبية، ويقول بالإباحة للمحارم، ويحلّل نكاح الرجال»^(١٥٦)، وقد نسب عبد الرحمن بدوي النصيرية إلى الشيعة الغلاة إذا صحّ أنّهم يُنسبون إلى (نصير) غلام عليّ بن أبي طالب عليه السلام^(١٥٧)، ولكن هذا لا يوافق ما قاله الكشيّ في ترجمة محمّد بن نصير النميريّ، إذ قال: «وقالت فرق بنبوّه محمّد بن نصير النميريّ، وذلك أنّه ادّعى أنّه نبيّ رسول، وأنّ عليّ بن محمّد العسكريّ عليه السلام أرسله»^(١٥٨)، ولا ما قاله العلامة الحليّ في ترجمة محمّد بن نصير، إذ قال: «منه بدء النصيرية وإليه يُنسبون»^(١٥٩)، وهو الوحيد الذي ذكره العلامة من هذه الفرقة في خلاصته في القسم الثاني.

العلياوية

ذكر الكشيّ في ترجمة بشار الشعيريّ «أنّهم يقولون إنّ عليّاً عليه السلام ربّ، وظهر بالعلوية الهاشمية، وأظهر أنّه عبده، وأظهر وليّه من عنده ورسوله بالمحمّدية، ووافق أصحاب أبي

الخطّاب في أربعة أشخاص: عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليه السلام، وأنّ معنى الأشخاص الثلاثة: فاطمة والحسن والحسين عليه السلام بكيس، والحقيقة شخص عليّ عليه السلام؛ لأنّه أوّل هذه الأشخاص في الإمامة، وأنكروا شخص محمّد، وزعموا أنّ محمّداً عليه السلام عبّد عليّ، وعليّاً هو الرّب، وأقاموا محمّداً عليه السلام مقام ما قامت الخمسة سلماً وجعلوه رسولاً، فوافقوهم في الإباحات والتعطيل والتناسخ، وعلياًويّة تسمّيها الخمسة العليائيّة، وزعموا أنّ بشّاراً الشعيريّ لمّا أنكر ربوبيّة محمّد عليه السلام وجعلها في عليّ عليه السلام، وجعل محمّداً عبّداً عليّ وأنكر رسالة سلمان، مُسخ على صورة طير يقال له عليّ، يكون في البحر، فلذلك سمّوهم العليائيّة»^(١٦٠)، وذكر في ترجمة محمّد بن بشير «وزعمت هذه الفرقة أنّ كلّ من انتسب إلى آل محمّد عليه السلام فهو مبطل في نفسه يعتبر على الله كاذب، وإيّهم الذين قال الله فيهم إنّهم يهود ونصارى، إلى قوله: وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه، قل فلمّ يعذبكم بذنوبكم، بل أنتم بشر ممّن خلق محمّد في مذهب الخطائيّة وعليّ في مذهب العلياًويّة، فهم ممّن خلق هذان كاذبون فيما ادّعوا من النسب»^(١٦١)، وقد ذكر العلامة الحليّ منهم في الخلاصة موسى السّوّاق وذكر رواية عن نصر بن الصباح قائلاً: «موسى السّوّاق أصحابه علياًويّة يقعون في السيّد محمّد»^(١٦٢)، وقد ورد عن الكشيّ في ترجمة موسى السّوّاق هكذا: «قال نصر بن الصباح: موسى السّوّاق له أصحاب علياًويّة يقعون في السيّد محمّد رسول الله صلى الله عليه وآله»^(١٦٣).

الناووسية

«فرقة قالت إنّ أبا عبد الله عليه السلام حيّ ولا يموت حتّى يظهر فيملاً الأرض قسماً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً؛ لأنّه القائم المهديّ، وتعلّقوا بحديث رواه رجل يقال له عنبة بن مصعب عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: (إن جاءكم من يخبركم عنّي بأنّه غسّلي

وكفّني ودفني فلا تصدّقه)، وهذه الفرقة تسمّى بذلك؛ لأنّ رئيسهم في هذه المقالة رجل من أهل البصرة يقال له: عبد الله بن ناووس^(١٦٤)، وقال المامقاني: «نسبوا إلى رجل يقال له ناووس، وقيل: إلى قرية تسمّى بذلك، ويسمّون الصارميّة أيضًا»^(١٦٥)، وقال الأشعري: «لقّبوا برئيس لهم يقال له عجلان بن ناووس من أهل البصرة»^(١٦٦)، وذكر الكشي في ترجمة عنبة: «إنّما سمّيت الناووسيّة برئيس لهم يقال له: فلان بن فلان الناووس»^(١٦٧)، وقال في توضيح المقال نقلًا عن الملل والنحل: «إنّ عليّا مات وستشقّ الأرض عنه قبل يوم القيامة، فيملأ الأرض عدلاً»^(١٦٨).

الغلاة

«مأخوذة من الغلو بمعنى التجاوز عن الحد»^(١٦٩)، وهم الذين غلوا في حقّ أئمة أهل البيت عليهم السلام حتّى أخرجوهم من حدود الخليفة»^(١٧٠)، وهم ضالّال كفّار، حكم عليهم أمير المؤمنين بالقتل والتحريق بالنار، وقضت الأئمة عليهم السلام عليهم بالإكفار والخروج عن الإسلام»^(١٧١)، والغلاة صنوف قد عدّهم الشهرستانيّ أحد عشر صنفًا، وهم: «السبائيّة والكاملية والعلياييّة والمغيريّة والمنصوريّة والخطابيّة والكياليّة والهاميّة والنعمانيّة واليونسية والنصيرية»^(١٧٢)، وعدّ منهم الأسفراييني «البيانيّة والمنصوريّة والخطابيّة والحلوليّة ومَن جرى مجراهم، فما هم من فرق الإسلام وإن كانوا متسبين إليه»^(١٧٣)، وقال الشيخ عبد النبي الجزائري: «وأما الغلاة فليسوا من فرق الشيعة»^(١٧٤)، وقد اختلف في مراد الرجاليين من هذا اللفظ، فقال المحقّق التستريّ في قاموسه: «إنّ المراد به هو ترك العبادة اعتمادًا على ولائهم عليهم السلام، واستشهد بما رواه الغضائريّ عن الحسن بن محمّد بن بندار القميّ قال: سمعت مشايخي يقولون: إنّ محمّد بن أورمة لمّا طعن عليه بالغلوّ بعث إليه الأشاعرة ليقتلوه فوجدوه يصلّي الليل من أوّله إلى آخره ليالي عدّة فتوقّفوا عن اعتقادهم»^(١٧٥).

وقال الوحيد البهائي: «إنَّ كثيرًا من القدماء لاسيما القميين وابن الغضائري كانوا يعتقدون للأئمة عليه السلام منزلة خاصّة من الرفعة والجلالة، ومرتبة معيّنة من الرتبة والجلالة، ومرتبة معيّنة من العصمة والكمال، بحسب اجتهادهم ورأيهم، وكانوا يجوزون التعدي عنها، وكانوا يعدّون التعدي ارتفاعاً وغلواً حسب معتقدهم، أي إنَّهم جعلوا مثل نفى السهو عنهم غلواً، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم، ونقل العجائب من خوارق العادات منهم أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتنزيههم من كثير من النقائص، وإظهار كثير قدرة لهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً أو مورثاً لاسيما من جهة أن الغلاة كانوا مختلفين في الشيعة، مخلوطين بهم مدلسين»^(١٧٦).

المرجئة

«الإرجاء على معنيين أحدهما التأخير، قالوا: أرجه وأخاه أي أمهله وأخوه، والثاني إعطاء الرجاء، أمّا إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنَّهم كانوا يؤخِّرون العمل على النية والعقد، وأمّا بالمعنى الثاني فظاهر؛ لأنَّهم كانوا يقولون لا يضُرُّ مع الأيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة»^(١٧٧)، وقال الخاقاني نقلاً عن التعليقة «هم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنَّه لا يضُرُّ مع الأيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، سمُّوا مرجئة؛ لاعتقادهم أنَّ الله أرجأ تعذيبهم عن المعاصي، أي أخرهم»^(١٧٨)، وقال الكني في توضيح المقال: «وربَّما يُطلق على أهل السنَّة؛ لتأخيرهم علياً عليه السلام عن الثلاثة»^(١٧٩)، وقال السبحاني: «فقد كانت المرجئة من أخطر الطوائف على الأُمَّة الإسلاميَّة، وقد نشأت بين السنَّة والشيعة، فكانوا يستهدفون الإباحية المطلقة في الأخلاق والأعمال»^(١٨٠)، وقد ذكر العلامة منهم في الخلاصة قعن بن أعين أخو همران ابن أعين^(١٨١).

المفوضة

وهؤلاء «يزعمون أن الله ﷻ وكل الأمور وفوضها إلى محمد ﷺ، وأنه أقدره على خلق الدنيا فخلقها ودبرها، وأن الله لم يخلق من ذلك شيئاً، يزعمون أن الأئمة ينسخون الشرائع ويهبط عليهم الملائكة»^(١٨٢)، قال السيّد الكاظمي في عدّة الرجال: «التفويض في أمر الدين، فإن أريد أنه تعالى فوّض إليهم أن يحلّوا ما شاؤوا ويحرّموا ما شاءوا بآرائهم من غير وحي وعلى ما توهمه بعض الأخبار فهو ضروريّ البطلان خارج عن الشريعة، كيف وقد كان رسول الله ﷺ مقيّداً باتباع الوحي، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنِ اتَّبِعَ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾»^(١٨٣)، وقد أورد الأسترآبادي في كتابه توضيح المقال سبعة أقوال في المفوضة يطول ذكرها فراجع.

الخوارج

هم الذين خرجوا على الإمام عليّ عليه السلام في صفين بعد قبول التحكيم، وفيهم يقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ حُلَاqِيمَهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ، هُمْ شُرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ»^(١٨٤)، يقول الشهرستاني: «اعلم أن أوّل من خرج على عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه) جماعة ممّن كان معه في حرب صفين، وأشدّهم خروجاً عليه ومروقاً في الدين الأشعث بن قيس ومسعر بن فدكي التميميّ وزيد بن حصنيّ الطائي»^(١٨٥)، أمّا عقيدتهم فالخوارج «على اختلاف فرقها، يجمعها القول بتكفير عليّ وعثمان وطلحة والزبير وعائشة وجيشهما، وتكفير معاوية وأصحابه بصفين، وتكفير الحكّامين ومن حكمهما أو رضي بحكمهما، وتكفير كلّ من ارتكب كبيرة ووجوب الخروج على السلطان الجائر الحائر وإن كان

على رأيهم»^(١٨٦)، وكبار الفرق من الخوارج «المحكمة، الأزارقة، النجدات، البيهسية، العجاردة، الثعالبة، الصفرية، الأباضية»^(١٨٧)، وقد ذكر العلامة الحليّ في الخلاصة خمسة رجال من الخوارج، هم «أشعث بن قيس وشبث بن ربعي وعبد الله بن الكواء وعبد الله ابن وهب الراسبي ونوفل بن قرّة»^(١٨٨).

العامّة

العامّة مقابل الشيعة، وقد اختلفوا معهم في مسألة الإمامة، فقالوا: «إنّ الإمامة فرض واجب على الأئمّة لأجل إقامة الإمام ينصبّ لهم القضاء ويضبط ثغورهم ويغزي جيوشهم ويقسم الفيء بينهم ويتنصف لمظلومهم من ظالمهم، وقالوا: إنّ طريق عقد الإمامة للإمام في هذه الأئمّة الاختيار بالاجتهاد، وقالوا: ليس من النبيّ ﷺ نصّ على إمامة واحد بعينه، وقالوا من شرط الإمام: العلم والعدالة والسياسة، وليس من شرطه العصمة من الذنوب كلّها، وقالوا بإمامة أبي بكر بعد النبيّ ﷺ، وقالوا بإمامة عليّ في وقته»^(١٨٩)، أمّا الشيعة ف«هم الذين شايعوا عليّاً عليه السلام على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصّاً ووصيّةً، أمّا جليّاً أو خفيّاً، واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وليست الإمامة قضيّة مصلحة تُنات باختيار العامّة وينصب الإمام بنصبهم، بل هي قضيّة أصوليّة ويجمع جميع فرقها القول بوجوب التعيين والتنصيب وثبوت عصمة الأئمّة وجوباً عن الكبائر والصغائر»^(١٩٠)، وقد عدّ العلامة الحليّ العامّة في الخلاصة في القسم الثاني - أي من الضعفاء أو من يرد قولهم أو يقف فيهم - وذكر منهم سبعة وثلاثين رجلاً^(١٩١).

المبحث الثالث

تعارض الجرح والتعديل

هنالك عدّة أقوال للعلماء فيما إذا تعارض الجرح والتعديل:

الأول: تقديم الجرح على التعديل، وبه قال الجمهور، وإليه ذهب الخطيب البغدادي، إذ قال: «اتَّفَقَ أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان وعدله مثل عدد من جرحه، فإنَّ الجرح به أولى، بأنَّ الجارح يخبر عن أمرٍ باطنٍ قد علمه»^(١٩٢)، وذهب إلى هذا القول الشهيد الثاني، إذ قال: «لو اجتمع في واحد جرح وتعديل، فالجرح مقدّم وإن تعدّد المعدل على الأصح»^(١٩٣).

الثاني: «تقديم قول المعدل مطلقاً، وقد يستدلّ له بأنَّ احتمال اطلاع الجارح على ما خفي للمعدل معارض باحتمال اطلاع المعدل على ما خفي على الجارح من التوبة وعود الملكة، فالجرح والتعديل يتعارضان ثمَّ يتساقطان، ويرجع إلى أصالة العدالة في المسلم فيكون الوفاق والتقديم لقول المعدل»^(١٩٤)، «وقد يكون التعديل صادراً ممن هو أقوى مهارةً وتبصُّراً واستقصاءً من الجارح، فيكون الاعتماد على قول المعدل أكثر من الاعتماد على قول الجارح»^(١٩٥).

الثالث: ما يمكن الجمع فيه بين كلامي المعدل والجارح، كقول المفيد (قدّس الله روحه) في محمّد بن سنان أنّه ثقة، وقول الشيخ طائفة أنّه ضعيف، «فالجرح مقدّم؛ لجواز اطلاع الشيخ على ما لم يطلع عليه المفيد»^(١٩٦).

الرابع: «عدم إمكان الجمع بينهما كما لو عيّن الجراح سبب الخروج ونفاه المعدل، مثل ما إذا قال الجراح: رأيته في ذلك اليوم وذلك الوقت بعينه يصليّ، فيرجع هناك إلى المرجّحات في أحد الطرفين الجراح والمعدل من الأكثرية والأورعية والأعدلية والأضبطية ونحوها، فإذا لم يتحقّق الترجيح وجب التوقّف، وهذا القول محكيّ عند الشهيد الثاني في البداية، والمحقّق القميّ في القوانين، والفاضل النراقيّ في شعب المقال^(١٩٧)، كما ذهب إليه الشيخ في الخلاف^(١٩٨)، واختاره الوحيد البهبهانيّ، ونقله عن الأكثر في بعض كلماته^(١٩٩).

الخامس: التسوية، كما لو كان التعارض بالإطلاق والتقيد لقاعدة الجمع بين الدليلين مهما أمكن فلو قال: المزكيّ هو ثقة، وقال الآخر فطحيّ، جمعنا بينهما وقلنا إنّه فطحيّ ثقة^(٢٠٠).

كما اختلف العلماء في اشتراط العدد في التزكية، فمن قال بأنّ الجرح والتعديل من باب الخبر أو الرواية، فلم يشترطوا العدد في التزكية، قال العلامة الخواجويّ: «إذا كان الجرح والتعديل من باب الخبر فالخبر الواحد صحيح في نفسه حجة، كما هو مذهب أكثر المتأخّرين وعليه بعض الأخبار، فالعدل الواحد الأماميّ كافٍ في الجرح والتعديل ويكون قوله حجة شرعية عند المجتهد ويجوز له التعديل على قوله»^(٢٠١)، أمّا من قال بأنّ الجرح والتعديل من باب الشهادة، فمنهم من اشترط الجرح والتعديل من اثنين، ومنهم من اقتصر على واحد، قال الشيخ الطوسيّ: «الجرح والتعديل لا يقبل إلّا من اثنين يشهدان بذلك، فإذا شهد بذلك عمل عليه وبه قال مالك ومحمّد والشافعيّ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز أن يقتصر على واحد؛ لأنّه إخبار»^(٢٠٢)، وقال ابن حجر العسقلانيّ: «اختلف الشرط في العدد في التزكية، فالمرجّح ثمّ الشافعية والمالكية وهو قول محمّد بن الحسن اشترط اثنين كما في الشهادة واختاره الطحاويّ، وأجاز الأكثر

قبول الجرح والتعديل من واحد»^(٢٠٣)، وعن الشهيد الثاني «يثبت الجرح في الرواية بقول واحد كتعديله على الأشهر؛ لأنَّ العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في وصفه»^(٢٠٤)، وإلى هذا القول ذهب الشيخ البهائي في مشرق الشمسين، فقال: «ذهب أكثر علمائنا قدس الله أسرارهم إلى أنَّ العدل الواحد الأمامي كافٍ في تركية الراوي، وأنَّه لا يحتاج معها إلى عدلين كما يحتاج في الشهادة، وذهب القليل منهم إلى خلافه، فاشترطوا في التزكية شهادة عدلين»^(٢٠٥).

منهج العلامة الحلي في تعارض الجرح والتعديل

ليس لدى العلامة الحلي قاعدة ثابتة تستدعي تقديم الجرح على التعديل أو تقديم التعديل على الجرح، وإنَّما كان منهجه إعمال النظر وفهم ألفاظ الجرح والتعديل والموازنة بين العبارات، فقد تكون عبارات التعديل أقوى من عبارات الجرح فيقدم التعديل، وقد يكون العكس، كما أنَّه ينظر إلى المعدل والجرح فيعتمد على قوله، وقد يكون الجرح أقوى مهارةً وتبصُّراً من المعدل فيأخذ بقوله، كما أنَّه يعتمد على الكثرة أحياناً لا من باب الشهادة، بل لحصول الاطمئنان لديه، فتعديل اثنين أو ثلاثة يحصل اطمئنان أكثر ممَّا لو كان الجرح واحد، والعكس صحيح، كما أنَّه يتوقَّف عندما لا يجد وجهاً للجرح أو التعديل، فنرى منهجه في الجرح والتعديل يتركز على عدَّة نقاط:

١. تقديم التعديل على الجرح:

كما في ترجمة داوود بن كثير الرقي فقد وثقه الشيخ الطوسي والكشي وضعفه النجاشي وابن الغضائري، فقال: «الأقوى قبول روايته؛ لقول الشيخ الطوسي والكشي أيضاً»^(٢٠٦)، وكذلك في ترجمة محمد بن خالد البرقي فقد وثقه الشيخ ونقل عن ابن الغضائري «أنَّ حديثه يعرف وينكر ويروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل،

وعن النجاشي أنّه ضعيف الحديث، ومع هذا فقد اعتمد قول الشيخ الطوسي وقبل روايته^(٢٠٧)، وكذلك في ترجمة محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي، قال النجاشي: «إنّه ثقة، وقال ابن الغضائري إنّّه ضعيف، فاعتمد قول النجاشي»^(٢٠٨)، وفي ترجمة يحيى بن عليم قال النجاشي: إنّّه ثقة عين، وقال ابن الغضائري إنّّه ضعيف قال: «وعندي في قبول روايته توقّف وإن كان الأرجح القبول»^(٢٠٩)، وفي ترجمة يعقوب السراج قال عنه النجاشي: كوفي ثقة، وقال ابن الغضائري: كوفي ضعيف، قال: «والأقرب قبول روايته»^(٢١٠).

٢. تقديم الجرح على التعديل:

في ترجمة أبان بن عليّ بن أبي عياش، ضعفه ابن الغضائري وذكر مدح من السيّد عليّ بن أحمد العقيقي، قال: «والأقوى عندي التوقّف فيما يرويه؛ لشهادة ابن الغضائريّ عليه»^(٢١١)، وفي ترجمة سالم بن مكرم قال الشيخ الطوسي: إنّّه ضعيف، وقال في موضع آخر: إنّّه ثقة، وروى الكشي أنّه صالح، وقال النجاشي: إنّّه ثقة ثقة، قال العلامة: «الوجه عندي التوقّف في روايته؛ لتعارض الأقوال فيه»^(٢١٢)، وفي ترجمة صباح بن قيس قال ابن الغضائري: إنّّه زبيدي، وقال النجاشي: إنّّه ثقة، فاعتمد قول ابن الغضائري^(٢١٣)، وفي ترجمة محمد بن مصادف اختلف قول ابن الغضائريّ فيه، ففي أحد الكتابين قال: إنّّه ضعيف، وفي الآخر قال: إنّّه ثقة، قال: «الأولى عندي التوقّف فيه»^(٢١٤)، وفي ترجمة مندل بن عليّ العتريّ قال البرقي: عربيّ عامّي، وقال النجاشي: هو وأخوه ثقتان، فاعتمد جرح البرقيّ على توثيق النجاشي^(٢١٥).

٣. إعمال النظر ومناقشة العبارات:

في ترجمة إدريس بن زياد الكفرثوماني، قال ابن الغضائري: إنّّه حوزيّ لإمّ،

وروى عن الضعفاء، ووثقه النجاشي، وقال العلامة: «الأقرب عندي قبول روايته؛ لتعديل النجاشي له، وقول ابن الغضائري لا يعارضه؛ لأنه لم يجرحه في نفسه ولا طعن في عدالته»^(٢١٦)، وكذلك في ترجمة الحسين بن شاذويه أبو عبد الله الصفار، قال النجاشي: «إنه ثقة، وقال ابن الغضائري: زعم القميون أنه كان غالباً وقال: رأيت له كتاباً في الصلاة سديداً، قال: «والذي أعمل عليه قبول روايته، حيث عدله النجاشي ولم يذكر ابن الغضائري ما يدل على ضعفه نصاً»^(٢١٧)، وفي ترجمة حريز بن عبد الله السجستاني، قال النجاشي: كان حريز ممن شهر السيف في قتال الخوارج في سجستان وفي حياة أبي عبد الله عليه السلام، وروى أنه جفاه وحجبه عنه، قال العلامة: «وهذا القول من النجاشي لا يقتضي الطعن؛ لعدم العلم بتعديل الراوي للضعفاء»، وروى الكشي أن أبا عبد الله عليه السلام حجبه عنه، قال العلامة: «إن الحجب لا يستلزم الجرح؛ لعدم العلم بالسرف فيه»^(٢١٨)، وفي ترجمة عبد الله بن محمد البلوي قال الشيخ: كان واعظاً فقيهاً، قال العلامة الحلي: «ولم ينص على تعديله أو جرحه».

٤. مناقشة روايات الجرح والتعديل:

كما في ترجمة حبيب بن المعلل الخثعمي، قال بعد أن نقل عن النجاشي أنه ثقة صحيح، وروى ابن عقدة عن محمد بن أحمد بن خاقان النهدي، قال: حدثنا الحسن بن الحسين اللؤلؤي قال: حدثنا عبد الله بن محمد الحجال عن حبيب الخثعمي عن أبي عبد الله عليه السلام ما مضمونه أنه كان يكذب علي مع أنه ما يزال لما كذاب، قال العلامة: «وهذه الرواية لا أعتمد عليها والمرجع فيه إلى قول النجاشي فيه»^(٢١٩)، وفي ترجمة عبد الله بن ميمون الأسود القداح، قال: وروى الكشي عن جبريل بن أحمد قال: سمعت محمد بن عيسى يقول: كان عبد الله بن ميمون يقول: بالتزيد، قال العلامة: «وفي هذا الطريق

ضعف»^(٢٢٠)، وفي ترجمة عبد الله بن خدّاش، قال: قال الكشيّ: قال محمّد بن مسعود، قال أبو محمّد عبد الله محمّد بن خالد أبو خدّاش عبد الله بن خدّاش ثقة، قال العلامة في صدد مناقشة سند رواية الكشيّ: «الأقرب عندي التوقّف فيما يرويه؛ لأنّ عبد الله بن محمّد بن خالد الذي زكّاه الظاهر أنّه ليس الطلياسيّ؛ لأنّ النجاشيّ نقل أنّ كنيته أبو العبّاس»^(٢٢١)، وفي ترجمة عمر بن سعيد المدائنيّ قال: وقال الكشيّ: قال نصر بن الصباح: عمرو بن سعيد فطحيّ، قال: ونصر لا اعتمد على قوله^(٢٢٢).

٥. المقارنة بين المادح والجارح:

فإنّه ينظر فيما إذا كان المعدّل أو الجارح أضبط وأمهر فيقدمه، كما في ترجمة محمّد ابن إسحق بن عمّار، قال النجاشيّ: ثقة عين، وقال أبو جعفر بن بابويه: إنّه واقفي، «فتوقّف بروايته وأخذ بجرح الشيخ الصدوق له»^(٢٢٣)، وفي ترجمة محمّد بن إبراهيم الحضيّنيّ قال: روى الكشيّ فيه مدح، وروى النجاشيّ أنّه كوفيّ مضطرب، «فتوقّف عن الرواية عنه»^(٢٢٤)، فقد ترك الكشيّ وأخذ بقول النجاشيّ؛ لأنّه قال في ترجمته: قد أخذت منه أشياء كثيرة، قال السيّد بحر العلوم: «ونُسب أيضًا إلى جماعة من الأصحاب أنّهم جرحوا بتقديم قول النجاشيّ على قول الشيخ في الجرح والتعديل»^(٢٢٥)، ثمّ رجّح ذلك بقوله: والظاهر أنّه الصواب.

٦. اعتماده على كثرة المعدّلين والجارحين:

كما في ترجمة إبراهيم بن سليمان، فقد وثّقه الشيخ الطوسيّ، ووثّقه النجاشيّ، وقال ابن الغضائريّ: «إنّه يروي عن الضعفاء، وفي مذهبه ارتفاع، فاعتمد على رأي الشيخ والنجاشيّ»^(٢٢٦)، وفي ترجمة إسماعيل بن مهران وثّقه الشيخ والنجاشيّ وضعّفه ابن الغضائريّ، فقال العلامة: والأقوى عندي قبول روايته؛ لشهادة الشيخ النجاشيّ

له بالفقه^(٢٢٧)، وكذلك في ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد ومحمد بن أحمد بن خاقان وإبراهيم بن عبد الحميد وداوود بن الحسين الأسدي وصالح بن أبي حماد ومحمد بن سنان ومحمد بن بحر الرهني ومنصور بن يونس بزرج^(٢٢٨)، ولم يعتمد على العدد من باب الشهادة؛ بدليل ما جاء في ترجمة محمد بن خالد البرقي، فقد اعتمد قول الشيخ في تعديله، وترك قول النجاشي وابن الغضائري^(٢٢٩).

هوامش البحث

- (١) الجوهرى، إسماعيل بن حمّاد (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٠٧هـ: ١/ ٣٨٥.
- (٢) ابن منظور، محمّد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار إحياء التراث العربى، ط ١، ١٤٠٥هـ: ٢/ ٢٤٨.
- (٣) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ١/ ٢٤٨.
- (٤) الزبيدي، تاج العروس: ٢/ ١٣٠.
- (٥) الباجي، سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ)، التعديل والجرح، مراجعة: د. أبو لبابه حسين، دار اللواء، الرياض، ١٩٨٦م: ١/ ٢٢.
- (٦) المامقاني، عبد الله (ت ١٣٥١هـ)، مقباس الهداية في علم الدراية، تحقيق: محمّد رضا المامقاني، مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١١هـ: ٢/ ٢٩٣.
- (٧) الجوهرى، الصحاح: ٥/ ١٧٦.
- (٨) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ٣/ ١٩٠.
- (٩) ابن منظور، لسان العرب: ١١/ ٤٣٠.
- (١٠) الباجي، التعديل والجرح: ١/ ٣٣.
- (١١) المامقاني، مقباس الهداية: ٢/ ١٤١.
- (١٢) حاجي خليفة، كشف الظنون: ١/ ٥٨٢.
- (١٣) السبحاني، كليّات في علم الرجال: ١٥١.
- (١٤) المامقاني، تنقيح المقال: ١/ ٢١٠.
- (١٥) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ٥٣.
- (١٦) المصدر نفسه: ٢٢١.
- (١٧) المصدر نفسه: ٢٣٤.
- (١٨) انظر: الكاظمي، عدّة الرجال: ١/ ١٩٩، الداماد، الرواشح السماوية، ٤٧، الكنيّ، توضيح المقال: ١٩٣، المامقاني، مقباس الهداية: ٢/ ١٩٥، البهيهاني، الفوائد: ٢٩، السبحاني، كليّات في

- علم الرجال: ١٩١.
- (١٩) الشيخ الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢٣٨.
- (٢٠) المصدر نفسه: ٣٧٥.
- (٢١) المصدر نفسه: ٥٥٦.
- (٢٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ١٥٢.
- (٢٣) المصدر نفسه: ٢٧٨.
- (٢٤) المصدر نفسه: ١٩٤.
- (٢٥) المصدر نفسه: ٢٣٠.
- (٢٦) المصدر نفسه: ٣٨٢.
- (٢٧) ابن منظور، لسان العرب: ٤/ ٢٢٠.
- (٢٨) الطريحي، فخر الدين بن محمد بن علي الرمّاحي النجفي (ت ١٠٨٥هـ)، مجمع البحرين: ٢٥٤، انظر: الراغب الأصفهاني، المفردات: ١٤٠.
- (٢٩) الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحق (ت ٣٢٩هـ)، الكافي، تحقيق: علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية، آخوندي، ط ٢، ١٣٩٨هـ: ٨/ ٢٦٨.
- (٣٠) الشيخ الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٧٠.
- (٣١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٩٦، ٢٨٧، ١٥٦.
- (٣٢) المصدر نفسه: ٨١، ١٢٩، ١٣٤، ٢١٧، ٢٥١.
- (٣٣) الجزائري، حاوي الأقوال: ١/ ١٠١.
- (٣٤) الشهيد الثاني، نهاية الدراية: ٤١٧.
- (٣٥) البهبهاني، الفوائد الرجالية: ٤٥.
- (٣٦) المامقاني، مقياس الهداية: ٢/ ٢٥٨.
- (٣٧) الكاظمي، عدّة الرجال: ١/ ١٣٤.
- (٣٨) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٥٩.
- (٣٩) المصدر نفسه: ١٩٠.
- (٤٠) المصدر نفسه: ١٢٢.
- (٤١) المصدر نفسه: ٢٢١.
- (٤٢) المصدر نفسه: ٢٢١.
- (٤٣) المصدر نفسه: ٢٣٨.

(٤٤) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ١٤٨.

(٤٥) المصدر نفسه: ٨٧.

(٤٦) المصدر نفسه: ١٩٨.

(٤٧) المصدر نفسه: ٨٨.

(٤٨) المامقانيّ، تنقيح المقال: ٢١٠/١.

(٤٩) الطريحيّ، مجمع البحرين: ٣٦٦.

(٥٠) ابن منظور، لسان العرب: ٣٧٠/٤.

(٥١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ٤٣٢.

(٥٢) المصدر نفسه: ٤٣٤-٤٥٣، انظر: الشيخ الطوسي، الغيبة: ٢٤٤-٢٤٥.

(٥٣) الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية: ٢٠٨.

(٥٤) البهبهانيّ، الفوائد: ٣٦.

(٥٥) الكاظمي، تكملة الرجال: ٢٥/١.

(٥٦) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ٧٧-٧٩.

(٥٧) المصدر نفسه: ٤٨.

(٥٨) المصدر نفسه: ٦٥.

(٥٩) المصدر نفسه: ٦١، ٦٢، ١٨٣، ٢٩١، ٦٣، ٧٧، ٢٠٢، ٢٣٦، ٢٧٦، ٢٩٩.

(٦٠) الزبيديّ، تاج العروس: ٥٠/٣.

(٦١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ٦٧.

(٦٢) المصدر نفسه: ٢٤٦.

(٦٣) المصدر نفسه: ٤٩.

(٦٤) المصدر نفسه: ١٩٧.

(٦٥) المصدر نفسه: ١٨٨.

(٦٦) المصدر نفسه: ٢٤٣.

(٦٧) المصدر نفسه: ١٨٥.

(٦٨) المصدر نفسه: ٣٠٤.

(٦٩) الطريحيّ، مجمع البحرين: ٢٩٦/٢.

(٧٠) المامقانيّ، تنقيح المقال: ١٩٦/١.

(٧١) النهازيّ، الشيخ عليّ الشاهروديّ (ت ١٤٠٥ هـ)، مستدرک سفينة البحار، تحقيق: الشيخ عليّ بن

- حسن النمازي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٩هـ: ١/ ٢٤٥.
- (٧٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٧٧، ١٤٥، ٢١٨.
- (٧٣) الطريحي، مجمع البحرين: ١/ ٦٥.
- (٧٤) المامقاني، مقباس الهداية: ٢/ ٢١٣.
- (٧٥) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ١٢٩.
- (٧٦) المصدر نفسه: ١٤٧.
- (٧٧) ابن منظور، لسان العرب: ١/ ٧٦٩-٧٧٠.
- (٧٨) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٧٧، ٨٨.
- (٧٩) المصدر نفسه: ٢٣١.
- (٨٠) انظر: الشيخ الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١٠٧.
- (٨١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٨٢، ١٣٩، ١٤٨، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣١، ٣٠٢.
- (٨٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٤١١.
- (٨٣) المصدر نفسه: ٣٣١.
- (٨٤) المصدر نفسه: ٣٣٢.
- (٨٥) المصدر نفسه: ٤٠٠.
- (٨٦) المصدر نفسه: ٣٧١، ٣٧٤، ٤٠٠، ٤٠٦.
- (٨٧) المصدر نفسه: ٣٢٠.
- (٨٨) المصدر نفسه: ٣٣١، ٣٢٤.
- (٨٩) المصدر نفسه: ٣٢٨، ٣٦٠، ٤٠٦.
- (٩٠) المصدر نفسه: ٤٠١، ٤٢٣.
- (٩١) المصدر، نهاية الدراية: ١٩٢.
- (٩٢) الداماد، الرواشح السراوية: ٦٠.
- (٩٣) المامقاني، مقباس الهداية: ٢/ ١٣٠.
- (٩٤) التستري، قاموس الرجال: ١/ ٤٤، السبحاني، كليات في علم الرجال: ١٢٢.
- (٩٥) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٤٣٢-٤٣٣.
- (٩٦) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٢٤٧، انظر ترجمته: ابن شهر آشوب، معالم العلماء: ١١١، السيد الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٥/ ٢٨٠.

- (٩٧) العلامة الحليّ، إيضاح الاشتباه: ٢٧٧، الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٧٥ / ٤، الطوسي، الرجال: ٤٩٣، الأردبيليّ، جامع الرواة: ٦٨ / ٢، أغا بزرك، الذريعة: ١٦ / ٢٧٠.
- (٩٨) انظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ٤٣٠-٤٣١.
- (٩٩) قال عنه النجاشي: محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى مولى أسد بن خزيمة أبو جعفر جليل من أصحابنا ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبة ومشافهة، وذكر أبو جعفر بن بابويه عن ابن الوليد أنّه قال: ما تفرّد فيه محمد بن عيسى من كتب يونس، وحديثه لا يعتمد عليه.
- (١٠٠) ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول. الرجال: ٣٣٣.
- (١٠١) الوحيد البهبهانيّ: ٥٣-٥٤.
- (١٠٢) الشيخ الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٥١٧، الكني، توضيح المقال: ٢٢٣.
- (١٠٣) الشهرستانيّ، الملل والنحل: ١ / ١٦٨-١٦٩.
- (١٠٤) النوبختي، فرق الشيعة: ٩٠-٩١.
- (١٠٥) المامقانيّ، مقباس الهداية: ٢ / ٣٢٨.
- (١٠٦) الوحيد البهبهانيّ، الفوائد: ٤٠، الخاقانيّ، الرجال: ١٣٧.
- (١٠٧) الشيخ المفيد، الفصول المختارة: ٢ / ٣١٣.
- (١٠٨) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ٣٤٩.
- (١٠٩) المصدر نفسه: ٣٧٨، ٤١٠.
- (١١٠) المصدر نفسه: ٣٦٤.
- (١١١) العلامة الحليّ، إيضاح الاشتباه: ١٤١.
- (١١٢) الناصريّ، رياض محمد حبيب، الموافقة دراسة تحليليّة، نشر: المؤتمر العالميّ للإمام الرضا عليه السلام، مشهد المقدّسة، مطبعة مهر، قم، ط ١، ١٤٠٩: ٢٠.
- (١١٣) الشهرستانيّ، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ)، الملل والنحل، تحقيق: أحمد فهمي محمد، بيروت، دار السرور، ط ١، ١٣٦٨هـ: ١ / ٢٤٩-٢٥٠.
- (١١٤) الأسفرائينيّ، الفرق بين الفرق: ٢٢.
- (١١٥) الكني، توضيح المقال: ٢١٤، نقلاً عن: تعلية الوحيد البهبهانيّ: ٤١٠.
- (١١٦) الأسفرائينيّ، الفرق بين الفرق: ٣٣.
- (١١٧) الشهرستانيّ، الملل والنحل: ١ / ٢٦١-٢٦٢.
- (١١٨) النوبختي، فرق الشيعة: ٣٨-٣٩.

- (١١٩) الحميدي، سعيد نشوان، الحور العين (١٩٧٧) م، كمال مصطفى، دار آزال، بيروت، المكتبة اليمنية، صنعاء، ١٩٨٥: ١٥٥.
- (١٢٠) الخاقاني، رجال الخاقاني: ١٣٠.
- (١٢١) الشهرستاني، الملل والنحل: ٢٢٥/١.
- (١٢٢) المامقاني، مقباس الهداية: ٢٥٣/٢.
- (١٢٣) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٣٤٨.
- (١٢٤) الأسفرايني، الفرق بين الفرق: ٣١٣٠.
- (١٢٥) الطريحي، مجمع البحرين: ٢٤/٣.
- (١٢٦) سامي الغريزي الغراوي، الزيدية بين الإمامية وأهل السنة، دار الكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥ م، مطبعة ستار، قم: ٥٧٨.
- (١٢٧) د. علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، القاهرة، دار التعارف: ١٩٦/٢، أشواق أحمد مهدي غليس، التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، هـ ١٤١٧: ٥٧، الأسفرايني، الفرق بين الفرق: ٣٢-٣٣، الشهرستاني، الملل والنحل: ١/٢٥٩، علي أكبر غفاري، دراسات في علم الدراية: ١٤٤، الخاقاني، رجال الخاقاني: ١٣١.
- (١٢٨) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٣٢٤، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤٠٠، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤.
- (١٢٩) المصدر نفسه: ٣٢٩.
- (١٣٠) المصدر نفسه: ٣٢١، ٣٤٨.
- (١٣١) المصدر نفسه: ٣٧٧.
- (١٣٢) المصدر نفسه: ٣٢٨، ٣٤١، ٣٥٤، ٣٧٦، ٣٥٧، ٣٨٠، ٣٨٥، ٣٨٩، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٨.
- (١٣٣) العلامة الحلي، إيضاح الاشتباه: ١٠٧.
- (١٣٤) الشهرستاني، الملل والنحل: ١/٣٠٠.
- (١٣٥) المامقاني، مقباس الهداية: ٢/٣٥٥.
- (١٣٦) النوبختي، فرق الشيعة: ٥٧.
- (١٣٧) الأسفرايني، الفرق بين الفرق: ٢٥٥.
- (١٣٨) الخاقاني، رجال الخاقاني.
- (١٣٩) الشهرستاني، الملل والنحل: ١/٣٠٠.

(١٤٠) الشيخ الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٥٣٦.

(١٤١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٣٣٢، ٣٤١، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٩.

(١٤٢) النوبختي، فرق الشيعة: ٨٨.

(١٤٣) عليّ أكبر غفاري، دراسات في علم الدراية: ١٤٠، المامقاني: ٣٢٣/٢.

(١٤٤) النوبختي، فرق الشيعة: ٨٨.

(١٤٥) الخاقاني، رجال الخاقاني: ١٣٢.

(١٤٦) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٣١٧، ٣٢١، ٣٦٧.

(١٤٧) النوبختي، فرق الشيعة: ٤١.

(١٤٨) الكني، توضيح المقال، ٢١٩، نقلاً عن: تعلية الوحيد البهبهاني: ٤١٠.

(١٤٩) جعفر السبحاني، كليات في علم الرجال: ٤٠٥.

(١٥٠) الكني، توضيح المقال: ٢١٩.

(١٥١) الأسفرايني، الفرق بين الفرق: ٣٨.

(١٥٢) غفاري، دراسات في علم الدراية: ١٣٩.

(١٥٣) المصدر نفسه: ١٣٩.

(١٥٤) المامقاني، مقباس الهداية: ٣٦١/٢، الكني: ٢١٩.

(١٥٥) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٣٦٥.

(١٥٦) فرق الشيعة، النوبختي: ١٠٢-١٠٣.

(١٥٧) بدوي، عبد الرحمن، مذاهب الإسلاميين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٦.

١١٨٥.

(١٥٨) الكشي، الرجال: ٥٦٨.

(١٥٩) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٤٠٥.

(١٦٠) الشيخ الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٤٦٢، انظر: رجال المامقاني: ١٣٥-١٣٦.

(١٦١) المصدر نفسه: ٥٣٥.

(١٦٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٤٠٦.

(١٦٣) الشيخ الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٥٦٨.

(١٦٤) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ) الفصول المختارة، تحقيق: السيد مير عليّ شريفي،

دار المفيد، بيروت، ط ٢، ١٤١٤ هـ: ٣٠٥/٢، رجال المامقاني: ١٣١، نقلاً عن: تعلية الوحيد.

(١٦٥) المامقاني، مقباس الهداية: ٣٢٧/٢.

- (١٦٦) الأشعري، مقالات الإسلاميين: ٢٥.
- (١٦٧) الشيخ الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٤٣١.
- (١٦٨) الكني، توضيح المقال: ٢٢٢، الخاقاني، الرجال: ١٣٢.
- (١٦٩) المامقاني، مقياس الهداية: ١٧/٣.
- (١٧٠) الحكيمي، الشيخ محمد رضا، بداية الفرق نهاية الملوك، تعليق: شاکر الإبراهيمي، دار الفردوس، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م: ١١٠.
- (١٧١) الشيخ المفيد، تصحيح الاعتقاد: ١٣١/٥.
- (١٧٢) الشهرستاني، الملل والنحل: ١٧٤-١٩٠.
- (١٧٣) الأسفرايني، الفرق بين الفرق: ٢٣.
- (١٧٤) الجزائري، عبد النبي (ت ١٠٢١هـ) حاوي الأقوال، تحقيق: مؤسسه الهداية لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٨هـ: ١/١١١.
- (١٧٥) التستري، قاموس الرجال: ١/٦٦.
- (١٧٦) التستري، قاموس الرجال: ١/٦٦.
- (١٧٧) الشهرستاني، الملل والنحل: ١/١٣٧.
- (١٧٨) الخاقاني، الرجال: ١٣٤، نقلاً عن: تعلیقه البهبهاني: ٤١١.
- (١٧٩) الكني، طرائف المقال: ٢٢٠.
- (١٨٠) السبحاني، أصول الحديث وأحكامه، ١٩٦.
- (١٨١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٣٩٠.
- (١٨٢) الأشعري، مقالات الإسلاميين: ١٦، السبحاني، الزيدية في مركب التاريخ، دار الأضواء للطباعة، بيروت، لبنان، ط ١/ ١٩٧٧: ص ١٩.
- (١٨٣) الكاظمي، عدة الرجال: ١/ ١٥٩-١٦٠، الأحقاف: ٩.
- (١٨٤) شريف يحيى الأمين، معجم الفرق الإسلامية، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ: ١١٢.
- (١٨٥) الشهرستاني، الملل والنحل: ١/ ١٠٦.
- (١٨٦) البغدادي، عبد القادر محمد التميمي، كتاب الملل والنحل، تحقيق: د. البير نصري نادر، دار المشرق و ش.م.م، ط ٣، ١٩٩٢م: ٥٨.
- (١٨٧) السبحاني، أصول الحديث وأحكامه، ١٩٥.
- (١٨٨) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٣٢٥، ٣٥٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٤٢٣.

(١٨٩) انظر: الأسفراييني، الفرق بين الفرق: ٣٢٣-٣٤٩.

(١٩٠) الشهرستاني، الملل والنحل: ١/ ٢٣٤-٢٣٥.

(١٩١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٣١٦، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٤،

٣٤٦، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٥،

٤٠٧، ٤١٠، ٤١٤، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٤.

(١٩٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الدراية: ١/ ١٠٥.

(١٩٣) الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية: ١١٨.

(١٩٤) عليّ الحسيني الصدر، الفوائد الرجالية: ٢٩٥.

(١٩٥) المصدر نفسه: ٢٩٧.

(١٩٦) الشيخ البهائي، مطلع الشمس: ٢٧٣.

(١٩٧) الصدر، الفوائد الرجالية: ٢٩٥.

(١٩٨) الطوسي، الخلاف، تحقيق: محمد مهدي نجف، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٥ هـ:

٢١٩/٦.

(١٩٩) الخاقاني، الرجال: ٥٧.

(٢٠٠) المصدر نفسه: ٥٦.

(٢٠١) الخواجوي، الفوائد الرجالية: ٣٠٨.

(٢٠٢) الشيخ الطوسي، الخلاف: ٦/ ٢٢٥.

(٢٠٣) ابن حجر، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،

ط ٢: ٥/ ٢٧٤.

(٢٠٤) الشهيد الثاني، الرعاية في علم الرواية: ١١٧.

(٢٠٥) الشيخ البهائي، مشرق الشمسين: ٢٧١.

(٢٠٦) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ١٤٠.

(٢٠٧) المصدر نفسه: ٢٣٧.

(٢٠٨) المصدر نفسه: ٢٥٧.

(٢٠٩) المصدر نفسه: ٢٩٣.

(٢١٠) المصدر نفسه: ٢٩٩.

(٢١١) المصدر نفسه: ٣٢٥.

(٢١٢) المصدر نفسه: ٣٥٤.

(٢١٣) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ٣٦٠.

(٢١٤) المصدر نفسه: ٤٠٤.

(٢١٥) المصدر نفسه: ٤١٠.

(٢١٦) المصدر نفسه: ٦٠.

(٢١٧) المصدر نفسه: ١١٨.

(٢١٨) المصدر نفسه: ١٣٤.

(٢١٩) المصدر نفسه: ١٣٣.

(٢٢٠) المصدر نفسه: ١٩٧.

(٢٢١) المصدر نفسه: ١٩٩.

(٢٢٢) المصدر نفسه: ٢١٣.

(٢٢٣) المصدر نفسه: ٢٦٢.

(٢٢٤) المصدر نفسه: ٢٥٤.

(٢٢٥) بحر العلوم، الرجال: ٤٦/٢.

(٢٢٦) المصدر نفسه.

(٢٢٧) المصدر نفسه: ٥٠.

(٢٢٨) المصدر نفسه: ٥٤.

(٢٢٩) المصدر نفسه: ٢٣٧.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

١. اختيار معرفة الرجال (المعروف برجال الكشي)، تحقيق: محمد تقي فاضل المبيدي، السيّد أبو الفضل الموسويان، مؤسّسة الطباعة والنشر لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط ١، ١٣٨٢هـ.
٢. الفرق بين الفرق، الأسفراييني: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، النجف الأشرف، المطبعة الحيدريّة، ط ٤، ١٣٨٨هـ.
٣. أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، السبحاني: جعفر بن محمد حسين، مؤسّسة الإمام الصادق (عليه السلام)، مطبعة اعتماد، قم، ط ٢، ١٤١٩هـ.
٤. إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة، العلامة الحلي: جمال الدين الحسن بن يوسف ابن المطهر (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: محمد الحسون، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١١هـ.
٥. التعديل والجرح، الباجي: سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ)، مراجعة: د. أبو لبابه حسين، دار اللواء، الرياض، ١٩٨٦م.
٦. بداية الفرق نهاية الملوك، الحكيمي: الشيخ محمد رضا، تعليق: شاهر إبراهيمي، دار الفردوس، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ.
٧. التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن، أشواق أحمد مهدي غليس، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٨. تصحيح الاعتقاد، المفيد: محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣هـ)، تقديم وتعليق: هبة الله الشهرستاني، منشورات الرضي، قم.
٩. تكملة الرجال، الكاظمي: محسن بن الحسن الحسيني الأعرجي، (ت ١٢٢٧هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم ط ١٤١٤هـ.
١٠. تكملة الرجال، الكاظمي: محسن بن الحسن الحسيني، الاعرجي، (ت ١٢٢٧هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم ط ١٤١٤هـ.
١١. تنقيح المقال في علم الرجال، المامقاني: عبد الله (ت ١٣٥١هـ)، النجف، ١٣٥٠هـ.

١٢. توضيح المقال في علم الرجال، الكني: الملا علي (١٣٠٦١٢٢٠هـ)، تحقيق: محمد حسين مولوي، مركز بحوث دار الحديث، مطبعة سرور، ط ١، ١٤٢١هـ.
١٣. جامع الرواة وإزاحة الشبهات عن الطرق والإسناد، الأردبيلي: محمد بن علي (ت ١١٠١هـ) مكتبة المرعشي النجفي، إيران، ١٤٠٣هـ.
١٤. حاوي الأقوال، الجزائري: عبد النبي (ت ١٠٢١هـ) تحقيق: مؤسسة الهداية لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٨هـ.
١٥. الحور العين (١٩٧٧) سعيد نشوان الحميدي، تحقيق: كمال مصطفى، دار آزال، بيروت، المكتبة اليمينية، صنعاء، ١٩٨٥.
١٦. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلامة الحلي: جمال الدين الحسن بن يوسف ابن المطهر (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، ط ٢، ١٤٢٢هـ.
١٧. الخلاف، الطوسي، تحقيق: محمد مهدي نجف، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٥هـ.
١٨. دراسات في الدراية (تلخيص مقباس الهداية للعلامة المامقاني)، غفاري: علي أكبر، جامعة الإمام الصادق (عليه السلام)، مطبعة تاش، ط ١، ١٣٦٩هـ.
١٩. الذريعة في تصانيف الشيعة، الطهراني: محمد حسن (آغبزرک) (ت ١٩٧٠م)، دار الأضواء، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
٢٠. الرجال، الخاقاني: الشيخ علي (ت ١٣٣٤هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، مطبعة الآداب في النجف الاشرف، ط ١، ١٣٨٨هـ.
٢١. الرعاية في علم الدراية، الشهيد الثاني: زين الدين بن علي العاملي (ت ٦٩٩هـ)، تحقيق: عبد الحسين محمد البقال، منشورات مكتبة آية الله المرعشي، قم، ط ٢، ١٤١٣هـ.
٢٢. الرعاية في علم الدراية، الشهيد الثاني: زين الدين بن علي العاملي (ت ٦٩٩هـ)، تحقيق: عبد الحسين محمد البقال، منشورات مكتبة آية الله المرعشي، قم، ط ٢، ١٤١٣هـ.
٢٣. الرواشح السأوية في شرح الأحاديث الأمامية، الداماد: محمد بن محمد باقر الحسيني (ت ١٠٤٠هـ)، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي، قم، ١٤٠٥هـ.
٢٤. تاج العروس في شرح القاموس، الزبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق (١١٤٥-١٢٠٥هـ)، مكتبة الحياة وبيروت، لبنان.
٢٥. الزيدية بين الإمامية وأهل السنة، سامي الغريبي الغراوي، دار الكتاب الإسلامي، مطبعة ستاره، قم، ط ١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٢٦. الزيدية في مركب التاريخ، السبحاني، دار الأضواء للطباعة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٧٧.

٢٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري: إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٠٧هـ.
٢٨. الرجال، الطوسي: محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٥هـ.
٢٩. الغيبة، الطوسي: محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: عبد الله الطهراني والشيخ عليّ أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط ١، ١٤١١هـ.
٣٠. فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ٢.
٣١. فرق الشيعة، النوبختي: الحسن بن موسى (ت ٣١٠هـ) بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ.
٣٢. الفصول المختارة، المفيد: محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣هـ) تحقيق: السيد مير عليّ شريف، دار المفيد، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.
٣٣. الفوائد الرجالية (رجال بحر العلوم)، بحر العلوم: محمد مهدي الطباطبائي (ت ٢٥٦هـ) تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، مكتبة الصادق، طهران، ط ١، ١٣٦٣هـ.
٣٤. الفوائد الرجالية، الخواجوي: محمد إسماعيل بن الحسين بن محمد رضا المازندراني، (ت ١١٧٣هـ)، تحقيق: مهدي الرجائي، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، إيران، ط ١، ١٤١٣هـ.
٣٥. الفوائد، ملحق مع كتاب (رجال الخاقاني)، الوحيد البهبهاني: محمد باقر محمد (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط ١، ١٣٨٨هـ.
٣٦. قاموس الرجال، التستري: محمد تقي (ت ١٤١٤هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ٢، ١٤١٠هـ.
٣٧. الكافي، الكليني: محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: عليّ أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية، آخوندي، ط ٢، ١٣٩٨هـ.
٣٨. كتاب الملل والنحل، البغدادي: عبد القادر محمد التميمي، تحقيق: د. البير نصري نادر، دار المشرق وش.م.م، ط ٣، ١٩٩٢م.
٣٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله الرومي (ت ١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.
٤٠. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي: أحمد بن عليّ (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٤١. كليات في علم الرجال، السبحاني: جعفر بن محمد حسين، مؤسسة النشر الإسلامي، ط ٣، ١٤١٤هـ.

٤٢. لسان العرب، ابن منظور: محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٤٣. المامقاني: عبد الله (ت ١٣٥١هـ)، مقباس الهداية في علم الدراية، تحقيق: محمد رضا المامقاني، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١١هـ.
٤٤. مجمع البحرين، الطريحي: فخر الدين بن محمد بن علي الرماحي النجفي (ت ١٠٨٥هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
٤٥. مذاهب الإسلاميين، بدوي: عبد الرحمن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٦.
٤٦. مستدرک سفينة البحار، الشيخ علي الشاهرودي (ت ١٤٠٥هـ)، تحقيق: الشيخ علي بن حسن النمازي، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ١٤١٩هـ.
٤٧. مشرق الشمسين وإكسير السعادتین، البهائي: بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي (ت ١٠٣١هـ)، مكتبة بصيري، مهر، قم، طبعة حجرية، ١٣٩٨هـ.
٤٨. معالم العلماء، ابن شهر آشوب: علي (ت ٥٨٨هـ)، المطبعة، قم.
٤٩. معجم الفرق الإسلامية، شريف يحيى الأمين، دار الأضواء بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ.
٥٠. معجم رجال الحديث، الخوئي: أبو القاسم الموسوي (ت ١٤١٣هـ)، تحقيق: لجنة التحقيق، ط ٥، ١٤١٣هـ.
٥١. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (ت ٥٠١هـ)، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
٥٢. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الأشعري: أبو الحسن (ت ٣٢٤-٣٦٠هـ)، المانيا، ١٤٠٠هـ.
٥٣. الملل والنحل، الشهرستاني: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: أحمد فهمي محمد، بيروت، دار السورور، ط ١، ١٣٦٨هـ.
٥٤. من لا يحضره الفقيه، الصدوق: محمد بن علي بن الحسين (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: علي أكبر غفاري، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، ط ٢، ١٤٠٢هـ.
٥٥. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، د. علي سامي النشار، القاهرة دار التعارف.
٥٦. نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بـ (الوجيزة) للبهائي، الصدر: السيد حسن هادي الكاظمي (ت ١٣٥٤هـ)، تحقيق: ماجد الغرابوي، مطبعة اعتماد.
٥٧. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير: عز الدين علي بن أبي الكرم (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناخي.
٥٨. الواقفة دراسة تحليلية، رياض محمد حبيب الناصري، نشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام، مشهد المقدسة، المطبعة مهر قم، ط ١/ ١٤٠٩هـ.